

## إِصَابَةُ الدَّاهِي شَاكِلَةَ إِعْرَابٍ "إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِي" لِأَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْزَنْجِيِّ ت ١٣٣٧هـ-دراسة وتحقيقاً

أحمد بن محمد الجندي

أستاذ النحو والصرف وفقه اللغة، قسم النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،  
السعودية.

(قدم للنشر في ٨ / ٥ / ١٤٤٧هـ، وقبل للنشر في ١٦ / ٦ / ١٤٤٧هـ)

<https://doi.org/10.33948/ARTS-KSU-38-2-1>

الكلمات المفتاحية: إصابة، الداهي، إعراب، البرزنجي.  
ملخص البحث: هذا تحقيق لرسالة نحوية لأحد علماء المدينة المنورة، وهو أحمد بن إسماعيل البرزنجي (ت ١٣٣٧هـ)، عنوانها: (إصابة الداهي شاكلة إعراب "إن لم يجد إلا هي")، وهي عبارة مشكلة وردت في موطأ الإمام مالك في باب الندور. ورغم أن هذه الرسالة قد طبعت في المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣١٦هـ، إلا أنه قد دفعني إلى تحقيقها: قيمتها العلمية، وأنها لم تحقق تحقيقاً علمياً من قبل، فأردت إمامة اللثام عنها، وبيان جهد المؤلف في توجيه هذه العبارة، خاصة أن طريقة المؤلف في هذه الرسالة تشبه طريقة المتقدمين، من ناحية الأسلوب، وإيراد الأقوال والمذاهب والحجج، والترجيح بين الأقوال. وتضمن قسم الدراسة نبذة مختصرة عن المؤلف والرسالة، وأما قسم التحقيق، فقد اشتمل على وصف للطبعة الحجرية التي اعتمدها أصلاً في التحقيق، ثم منهج التحقيق، ثم النص المحقق. وقد ذكر المؤلف ثلاثة أوجه في توجيه العبارة المذكورة، واستحسنها.

## Iṣābatu alddāhī shākilata i‘rābi "in lam yajid illā hī" By: Ahmad ibn Ismail Al-Barzanji 1337 AH -Study and investigation

**Ahmed Mohamed El-Gendy**

*Professor of Grammar, Morphology, and Linguistics, Department of Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia.*

(Received: 8/ 5/1447 H, Accepted for publication 16/ 6/1447 H)

<https://doi.org/10.33948/ARTS-KSU-38-2-1>

**Keywords:** accuracy, eloquence, interpretation, al-Barzanji.

**Abstract.** This research is an investigation of a grammatical treatise by one of the scholars of Madinah al-Munawwarah, Ahmad ibn Ismail al-Barzanji (d. 1337AH), entitled: "The Accuracy of the Astute in the Interpretation of "If he finds nothing but it"), which is a problematic phrase that appears in Imam Malik's Muwatta in the chapter on vows. Although this treatise was printed by the Egyptian Hamidiya Press in 1316AH, I was motivated to edit it because of its scientific value, and the fact that it had not been scientifically verified before, I wanted to unveil it and explain the author's effort in directing this phrase, especially since the author's method in this letter resembles that of the ancients in terms of style, mentioning statements, doctrines, and arguments, and weighing between statements. The study section included a brief overview of the author and the treatise, while the investigation section included a description of the lithographic edition that I used as the basis for the investigation, followed by the investigation methodology and the investigated text. The author mentioned three possible interpretations of the phrase in question and considered them all to be correct.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فإن علوم اللغة العربية من أجلّ وأشرف ما اشتغل به المسلم، فهي السبيل إلى فهم كتاب الله، وسنة نبيه -ﷺ-، وقد حرص النحويون على دراسة الكتاب والسنة، وكانت لهم عناية فائقة بهما، فألّفوا مؤلفات كثيرة في إعراب القرآن وإعراب الحديث، منها المطول، ومنها المختصر، وكانت لبعضهم عناية بموضوعات محددة في إعراب آية أو حديث نبوي، أو جزء أو جملة من آية، أو من حديث نبوي؛ لوجود إشكال نحوي فيها، وقد دأب العلماء على هذا منذ القدم حتى العصور المتأخرة.

ومن هؤلاء العلماء المتأخرين: أحمد بن إسماعيل البرزنجي، أحد علماء المدينة المنورة ت ١٣٣٧هـ؛ فقد ألّف رسالة في عبارة مشكّلة وردت في كتاب الموطأ للإمام مالك في باب النذور، حيث قال الإمام مالك فيمن نذر المشي إلى الحج، ولم يستطع المشي: "فليمش ما قدر عليه، ثم ليركب، وعليه هدي بدنة أو بقرة أو شاة إن لم يجد إلا هي"، وسمى هذه الرسالة: (إصابة الداهي شاكلة إعراب إن لم يجد إلا هي).

ورغم أن هذه الرسالة قد طبعت في المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣١٦هـ، إلا أنه دفعني إلى تحقيقها: قيمتها العلمية، وأنها طبعة حجرية قديمة، فرأيت تحقيقها تحقيقاً علمياً، يميّز اللثام عنها، ويبيّن جهد المؤلف في توجيه هذه العبارة التي استشكلها شيخه العلامة المحقق حبيب الرحمن بن عيّ اللكنوي الرذولوي، خاصة أن طريقة المؤلف في هذه الرسالة تشبه طريقة المتقدمين، من ناحية الأسلوب، وإيراد الأقوال والمذاهب والحجج، والترجيح بين الأقوال.

وقد قسّمتُ هذا البحث قسمين:

**القسم الأول:** دراسة مختصرة للمؤلف وللرسالة. وفيه:

أولاً: نبذة عن المؤلف، ومنزلته العلمية، وعلاقاته بعلماء عصره، ومؤلفاته.  
ثانياً: نبذة عن الرسالة المحققة، ومنهج المؤلف فيها، وتقويمها.

**القسم الثاني:** التحقيق: واشتمل على ما يأتي:

أولاً: وصف الطبعة الحجرية المعتمدة في التحقيق.

ثانياً: منهج التحقيق.

ثالثاً: النص المحقق.

المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

**القسم الأول:** دراسة مختصرة للمؤلف وللرسالة

أولاً: نبذة عن المؤلف، ومنزلته العلمية، وعلاقاته بعلماء عصره، ومؤلفاته.

ثانياً: نبذة عن موضوع الرسالة، ومنهج المؤلف فيها، وتقويمها.

أولاً: نبذة عن المؤلف، ومنزلته العلمية<sup>(١)</sup>:

هو أحمد بن إسماعيل بن زين العابدين بن محمد الهادي بن زين بن جعفر بن حسن بن عبد الكبير، الحسيني، الموسوي، المدني، شهاب الدين البرزنجي.

(١) ينظر في ترجمته: إلبان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة. مصر، مطبعة سركيس، ١٣٤٦، ٢: ٥٤٧، ٥٤٨، وخير الدين الزركلي، الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦، ١: ٩٩، وإسماعيل بن محمد البغدادي، إيضاح المكنون. تصحيح محمد شرف الدين، ورفعت الكليسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي ٤: ٦٥٤، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤، ١: ١٠٤، وعاصم حمدان علي، "أمين بن حسن الحلواني المدني: جهوده العلمية وصلاته مع الشخصيات العلمية والاستشرافية في عصره"، ضمن "الأعمال الأدبية الكاملة"، ط ١، جدة، عبد المقصود خوجة، ١٤٢٦، ٣: ٦٠٤-٦٠٧.

العبارة الواردة في موطأ الإمام مالك، ثم قال: "فأمرني- حفظه الله تعالى- بالبحث عن وجه إعرابها في كتب أئمة العربية، وكشف القناع عنه، فجمعت هذه العجالة امتثالاً لأمره".

ولكننا نقف على مساجلاتٍ مريرة، وعلاقات متوترة بينه وبين أحد علماء المدينة في عصره، وهو العالم اللغوي الأديب محمد بن محمود بن أحمد بن محمد التُّرْكُزِيُّ الشَّنْقِيطِيُّ.

ذلك أن التُّرْكُزِيَّ اختلف مع البرزنجي بسبب ما تضمنته رسالة البرزنجي التي بين أيدينا، ويبدو أن البرزنجي دفع بالسؤال إلى أحد علماء المذهب المالكي في عصره، وكان قد قدم إلى المدينة المنورة، وهو الشيخ زروق، وهذا الأخير أرسل إلى شيخه سالم بوحاجب التونسي ليسأله عن هذا الإشكال النحوي.

وقد أجاب الشيخ سالم عن عبارة الإمام مالك بجوابين مختصرين، ولكن البرزنجي ألف رسالته هذه، وبسط القول فيها.

ويُرجع الدكتور عاصم حمدان عليّ الخلاف بين الشنقيطي والبرزنجي إلى عدة أمور، فيقول<sup>(٢)</sup>: "وإذا كان الشيخ التُّرْكُزِيُّ-مثل بقية علماء شَنْقِيطٍ-مالكي المذهب، وكانت له صلاته بالسلطان العثماني عبد الحميد، وأن السيد البرزنجي كان شافعي المذهب، بل إنه-كما ورد في ترجمته عند الزركلي- قد تولى منصب إفتاء الشافعية بالمدينة المنورة، كما أنه انتخب نائباً عن البلدة الطاهرة في مجلس النواب العثماني بإسطنبول، إذا أخذنا جميع هذه الحيثيات؛ سهّل علينا تفهّم دواعي تلك الحملة التي قادها التُّرْكُزِيُّ ضد البرزنجي ووصيفه الشيخ عبد الجليل برادة، وحمل حملاً عنيفاً كذلك على منتداهم الأديب في بستان الآبارية البرادية، والذي كان يقوم قرب باب بقيع الغرقد بالمدينة المنورة، مُدْعِياً في حماسته أنهم تجرّؤوا على

أديب، من أعيان المدينة المنورة، من أسرة كبيرة أصلها من شَهْرَزُورٍ"<sup>(٣)</sup> ترفع نسبها إلى الحسين السبط.

وُلد ونشأ وتعلم في المدينة، ثم أكمل دراسته في الأزهر بمصر، ثم عاد إلى المدينة، فدرّس بالمسجد النبوي، وتولى إفتاء الشافعية فيها.

انتخب نائباً عن المدينة المنورة في مجلس النواب العثماني في إسطنبول، واستقر في دمشق أيام الحرب العامة الأولى، وتوفي بها سنة ١٣٣٧هـ<sup>(٤)</sup>.

ويدل انتخابه نائباً عن المدينة المنورة في مجلس النواب العثماني على مكانته الاجتماعية في المدينة آنذاك، ولم لا؟ وقد كان البرزنجي من أسرة علمية لها مكانتها في المدينة المنورة، ويتضح هذا من مراجعة كتب التراجم التي ترجمت لأكثر من عالم ملقب بالبرزنجي على مدار عدة قرون سابقة.

كما تتضح لنا مكانته العلمية من خلال تدريسه في المسجد النبوي، وتوليّه إفتاء الشافعية في المدينة المنورة، ومن مؤلفاته الكثيرة الآتي ذكرها، فقد كان مشاركاً في علوم مختلفة.

#### -علاقاته بعلماء عصره:

يتضح مما ذكرته كتب التراجم علاقاته العلمية مع علماء المدينة في عصره، ومنهم شيخه الذي ذكره في رسالته هذه، وهو الشيخ حبيب الرحمن بن عليّ اللكنوي الرُدُولِيُّ، المُوسَوِيُّ، المَدَنِيُّ، بل إنه ذكر أن شيخه هذا استشكل

(٢) البرزنجي نسبة إلى قرية "برزنجة القريبة من منطقة شَهْرَزُورٍ، وشهرزور: كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان أحدثها زور بن الضحّاك، وأهلها كلهم أكراد. ينظر: ياقوت بن عبد الله الحموي. "معجم البلدان". بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٩، ٣: ٣٧٥.

(٣) وذكر عمر رضا كحالة أنه توفي سنة ١٣٣٢. وقال الزركلي: "معجم الشيوخ ١: ١٠٦-١١١. قلت: كانت فيه وفاة صاحب الترجمة بالمدينة سنة ١٣٣٢، ثم علق مؤلفه على ذلك بخطه-في نسخته الخاصة بها نصه: بل تحقق عندي بعد الرحلة إلى المدينة أنه توفي بدمشق عام ١٣٣٧، ودفن بالصالحية". الأعلام، ١: ٩٩.

(٤) عاصم حمدان، أمين بن حسن الحلواني المدني، ٣: ٦٠٦.

- ٦- مقاصد الطالب في مناقب علي بن أبي طالب.  
 ٧- المناقب الصديقية: المطبعة الرسمية، تونس، ١٣٠٦هـ.  
 ٨- مناقب عمر بن الخطاب: مطبوع في مصر، ١٣٢١هـ.  
 ٩- النصيحة العامة للملوك الإسلام والعامة: مطبوع، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

ثانياً: رسالة (إصابة الداهي شاكلة إعراب إن لم يجد إلا هي):

#### نسبتها للبرزنجي:

هذه الرسالة لمؤلفها أحمد بن إسماعيل البرزنجي كما ذكر هو في مقدمتها في طبعتها الحجرية التي طبعت في حياته، وكما في ورد الكتب التي ترجمت له.  
 وعنوانها: (إصابة الداهي شاكلة إعراب إن لم يجد إلا هي) كما ذكر المؤلف، وكما ورد في كتب التراجم، وهذا هو عنوانها الصحيح.

ولم يخالف في ذلك إلا اثنان:

الزركلي الذي سماها: (إصابة الدواهي في إعراب إلا هي)<sup>(٦)</sup>، ويبدو أنه وهم منه -رحمه الله-.

والشيخ الطاهر بن عاشور الذي سماها (إصابة شاكلة الداهي إعراب قول الموطأ إن لم يجد إلا هي)<sup>(٧)</sup>.

-موضوع الرسالة:

موضوع الرسالة -كما هو واضح- عبارة مشكلة وقعت في كتاب الموطأ، وهي قوله: "إن لم يجد إلا هي"، وهذا الإشكال اتبه إليه أحد شيوخ البرزنجي، وهو "الشيخ السيد

تلحين الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وذهب التُّركُزِيُّ إلى حَدِّ بعيد في التعرض بغير وجه حق لنسب آل البرزنجي".

ثم ذكر أنه نتج من هذا أن علماء المدينة رَدُّوا على الشيخ التُّركُزِيِّ، فكتب البرزنجي رسالة سماها (فَتَكَّةُ الْبَرَّاصِ بِالْتُّركُزِيِّ الْمُعْتَرِضِ عَلَى الْقَاضِي عِيَّاصٍ)؛ لأن التُّركُزِيَّ خطأً القاضي عِيَّاصُ بنَ موسى اليَحْصُبِيِّ، فردَّ التُّركُزِيُّ عليه في قصيدة حادة سماها: (فَتَكَّةُ التُّركُزِيِّ النَّاطِمِ بِالْبَرَّازِنَجِيِّ الْمُدْعَى نِسْبَةَ مَزُورَةٍ إِلَى مُوسَى الْكَاطِمِ)، والقصيدة تجاوزت مئة بيت.

وبسبب هذا الخلاف الحاد الذي وقع بين التُّركُزِيِّ وعلماء المدينة -وخصوصاً البرزنجي- طلبت الحكومة العثمانية من التُّركُزِيِّ مغادرة المدينة، فرحل إلى مصر، وظل بها إلى أن توفي سنة ١٣٢٢هـ.

#### -مؤلفاته:

ترك الشيخ أحمد البرزنجي عدة مؤلفات في علوم شتى، هي في أغلبها رسائل، وصفها الزركلي بأنها "رسائل لطيفة"<sup>(٨)</sup>، وسأذكرها مرتبة على حروف المعجم:

١- إرشاد المجاهد إلى أسباب النصر والأجر الخالد: طبع في المدينة المنورة ١٣٣٢هـ.

٢- إصابة الداهي شاكلة إعراب إن لم يجد إلا هي: وهي موضوع تحقيقنا هذا.

٣- التحقيقات الأحمديّة في حماية الحقيقة المحمدية: طبعت في القاهرة، ١٣٢٦هـ.

٤- جواهر الإكليل في مفاخر دولة الخديوي إسماعيل: مطبعة الكوكب الشرقي، في الإسكندرية، ١٢٩١هـ.

٥- فَتَكَّةُ الْبَرَّاصِ بِالْتُّركُزِيِّ الْمُعْتَرِضِ عَلَى الْقَاضِي عِيَّاصٍ: وهو رَدُّهُ على محمد الشنقيطي كما تقدم ذكره. مطبوع في مصر ١٣١٠هـ.

(٦) الزركلي، الأعلام، ١: ٩٩.

(٧) محمد الطاهر بن محمد بن عاشور. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ط ٢، تونس: دار سحنون، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨، ص ٢٢٩.

(٥) الزركلي، الأعلام، ١: ٩٩.

وأورد فيه ثلاثة آراء للعلماء؛ لتكون مُتَكَكِّاً له في تخريج عبارة الإمام مالك، ولكنه استطرد إلى ذكر (فائدة في تفسير الغريب الواقع في بيت الفرزدق).

ثم انتقل في المبحث الثاني إلى الوجوه التي يمكن بها توجيه العبارة المذكورة، فانتخب ثلاثة أوجه تُخَرِّجُ عليها العبارة المذكورة:

**"الوجه الأول:** أن نجعل "هي" الواقع بعد "إلا" مرفوعاً بفعل محذوفٍ دلَّ على معناه الفعل المذكور، وتقديره: لم يَيْسَّرْ، أو لم يَحْضُلْ مثلاً". وهذا الوجه من باب الحمل على المعنى.

وذكر أن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، وأورد عليه خمس آيات من القرآن الكريم، وثمانية شواهد شعرية، وست عباراتٍ نثرية.

**"والوجه الثاني:** أن تَشْعَلَ العامل - وهو "يَجِدْ" - بمفعولٍ محذوفٍ، ونرفع "هي" بعد "إلا" على أنه مبتدأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ". وأورد عليه خمس آيات قرآنية، وأربعة أحاديث، وأربعة شواهد من الشعر.

**"والوجه الثالث:** أن يكون ضمير الرفع الذي هو (هي) بعد (إلا) في العبارة المذكورة فاعلاً بالفعل الذي هو (يَجِدْ)". وأورد عليه اثنتي عشرة آية قرآنية، وأربعة أبيات شعرية.

وقد استحسّن المؤلف هذه الأوجه الثلاثة، وفضَّلها على غيرها، ولهذا ذكر خاتمةً لرسالته يبيِّن فيها سبب اختياره هذه الأوجه دون جعلِ الكلام من قبيلِ إنابةٍ ضمير الرفع عن ضمير النصب، فأورد أقوال العلماء في مسألة النيابة، وأدلتهم وشواهدهم، ثم قال: "إلا أننا مع هذا كُلِّهِ عَدَلْنَا إلى ما عَدَلْنَا إليه، وأولنا الكلامَ عليه؛ لأن المذهب المختار عند أئمة النحو في جميع الأمصار - الذين منهم سيبويه صاحب الكتاب، الذي هو الإمام في هذا الشأن عند أولي الأبواب - أن إنابة الضمير عن الضمير في غير مسألة التوكيد ليست بِمُطَرِّدَةٍ ولا مَقْيِسٍ

حَبِيبُ الرَّحْمَنِ ابْنُ السَّيِّدِ عَلِيِّ اللَّكْنَوِيِّ الرَّدُّوَلَوِيِّ منشأً، المُوسَوِيُّ نَسَبًا، السَّمَدَنِيُّ".

ووجَّه الاستشكال في جملة "إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ" أن الرواية فيها "يَجِدْ" بفتح أوله وكسر ثانيه، وسابق الكلام يقتضي أن فاعل "يَجِدْ" ضميرٌ مستترٌ يعود على "مَنْ" في قوله: "فِيْمَنْ يَقُولُ"، وهو متعدِّ إلى مفعول، فقبل ذكر المفعول استثنى بـ "إلا"، فقيل: "إلا هي"، فهو استثناء مفرغ.

فألَّفَ البرزنجي هذه الرسالة استجابةً لشيخه، فقال: "فأمرني - حفظه الله تعالى - بالبحث عن وجه إعرابها في كتب أئمة العربية، وكشف القناع عنه، فجمعت هذه العجالة امتثالاً لأمره، وسميتها: إصَابَةُ الدَّاهِي شَاكِلَةُ إِعْرَابٍ "إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ".

#### -منهج المؤلف فيها:

توسَّع البرزنجي في رسالته هذه، فأورد الأوجه الإعرابية التي يمكن بها أن تُخَرِّجَ عبارة الإمام مالك، وتوسع في البحث عن نظائر هذه العبارة من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعراً ونثراً، ولكنه استطرد إلى أمور بعيدة إلى حدٍّ ما عن موضوع الرسالة.

وقد بدأ رسالته بإيراد النَّصِّ الذي وردت فيه العبارة، ثم أورد استشكال شيخه عليه، ثم ذكر في المبحث الأول بيت الفرزدق:

وَعَضَّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ  
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ  
يَدَعُ

وذكر أن الإشكال الواقع فيه هو نفسه الواقع في عبارة الإمام مالك، ثم قال: "وبها أن أئمة العربية لم يألوا جهداً في توجيه بيت الفرزدق يجب علينا بالأحرى أن نبذل جهدنا في توجيه كلام إمام دار الهجرة، وقدوة الأئمة ذوي الأثر".

وقد علّق الشيخ الطاهر بن عاشور على موقف الشنقيطي من البرزنجي ومن الشيخ سالم بوحاجب بقوله<sup>(٨)</sup>: "وقد ردّ على الشيخين: سالم والبرزنجي الأستاذ محمد محمود الشنقيطي نزيل القاهرة بردّ به فضول، وأجاب هو بما هو غير مقبول".

لكنّ للشيخ ابن عاشور رأياً في "إصابة الداھي"، حيث قال<sup>(٩)</sup>: "وقد أجاب عنه الشيخ البرزنجي المدني باحتمالات صمّنها تأليفاً له صغيراً ساه (إصابة شاكلة الداھي إعراب قول الموطأ إن لم يجد إلا هي)، هي الآن غير حاضرة لديّ، وأذكر أنّي طالعتها، فرأيت فيها تطويلاً، ورأيت الجواب فيها ضئيلاً".

ولا يخفى أن رأي الشنقيطي في الرسالة راجع إلى الخلاف الشخصي، والمنافسة العلمية الشديدة بينه وبين البرزنجي؛ لذا يمكن القول: إنه لم يكن متجرّداً للنقد العلمي.

أما رأي الشيخ ابن عاشور فيمكن أن أوافقه في شيء، وأخالفه في آخر، فأوافقه في أنّ في الرسالة تطويلاً، وأن المؤلف توسّع كثيراً، وسرّق وغرّب، واستطرد أياً استطاد، وكان يمكنه اختصار رسالته هذه.

ولكن يمكن الاعتذار للمؤلف عن هذا التطويل بأنه أراد أن يورد من القرآن وقراءاته ومن كلام العرب ما يؤيد الأوجه التي يمكن بها تخريج عبارة الإمام مالك.

وأخالف الشيخ ابن عاشور في قوله: "ورأيت الجواب فيها ضئيلاً"، فمن باب الإنصاف للمؤلف أن نذكر قدرته النحوية، وتمكنه من علوم العربية، من خلال حشده لتلك الأوجه وأقوال العلماء، ومناقشاته العلمية؛ لتخريج عبارة الإمام مالك.

عليها، وأنه إذا وقع في الكلام الفصيح الذي يُعتدّ عريية ما يُوهّم ذلك، وأمكّن تأويله على غير وجه الإنابة؛ عدل إليه، وأعرض عن وجه الإنابة".

ويُلاحظ هنا أن المؤلف أكثر من إيراد الشواهد من القرآن وكلام العرب كما سبق، فقد استشهد بخمس وعشرين آية، منها ما كانت بأكثر من قراءة، وستة أحاديث وأثار، وسبعة عشر شاهداً من الشعر، بعضها يشتمل على بيتين أو أكثر، وبعضها تكرر في أكثر من موضع، وكأنه يريد من كثرة الشواهد تقوية الأوجه التي يوردها لتخريج عبارة الإمام مالك.

ولهذا سمى المؤلف رسالته (إصابة الداھي شاكلة إعراب إن لم يجد إلا هي)؛ لأنه أراد الوقوف على ما يشاكل عبارة الإمام مالك، وما خرّجت به هذه المشاكلات؛ ليتوصل بهذا كله إلى تخريج عبارة الإمام مالك.

كما يُلاحظ أن المؤلف أكثر من إيراد أقوال العلماء وأدلتهم، وردود بعضهم على بعض، ومناقشتهم، واستنباط القول الراجح.

#### -تقويم الرسالة:

تقدّم أن التركيزي الشنقيطي اختلف مع البرزنجي بسبب ما تضمنته رسالته التي بين أيدينا، مُدعيًا في حماسته أن البرزنجي وغيره مجرّؤوا على تلحين الإمام مالك، مع أن البرزنجي لم يخطئ الإمام مالكاً، بل على العكس أورد ما يشهد بصحة عبارته، وألّف هذه الرسالة لهذا الغرض.

وكأنّ البرزنجي قد ردّ على الشنقيطي بقوله في هذه الرسالة بعد أن أورد بيت الفرزدق: "وبالنظر فيما دُكر؛ ظهر لك أن الإشكال الذي أوردته شيخنا المشار إليه [يعني الشيخ حبيب الرحمن اللكنوي الرذولوي] صحيحٌ ووجيهٌ، وأنّ من قال: إنه إشكال.. باطلٌ، فرأيه فائلاً، وجيده من حليّة التحقيق عاطلٌ".

(٨) ابن عاشور، كشف المعطى، ص ٢٣٠.

(٩) السابق، ص ٢٢٩.

وعشرون سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر يتراوح بين أَرْبَعِ عَشْرَةَ كَلِمَةً وَسِتِّ عَشْرَةَ كَلِمَةً. وقد بحثتُ في فهارس الكتب، وفي مصادر ترجمة المؤلف، فلم أجدَ أحدًا قد أشار إلى أن لهذه الرسالة نسخة مخطوطة، فالذين ترجموا للبرزنجي ذكروا فقط أنها مطبوعة.

### ثانيًا: منهج التحقيق:

-نسختُ النصَّ من الأصل المشار إليه، مُتَّبِعًا قواعد الإملاء المعروفة.  
-عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها، ذاكراً رقم الآية.  
-خَرَجْتُ القراءات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأقوال والشواهد الشعرية من مظانها.  
-ترجمتُ للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في نص الرسالة ترجمة موجزة.  
-خَرَجْتُ أقوال العلماء من نحويين وغيرهم من كتبهم إن وجدت، فإن لم أجدها في كتبهم رجعت إلى كتب غيرهم.  
-ضبطتُ الألفاظ الغريبة والأعلام والمواضع وغيرها من الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط، مع تفسير معاني الألفاظ الغريبة الواردة في نص الرسالة.

### ثالثًا: النص المحقق

هذه الرسالة الموسومة بإصَابَةُ الدَّاهِي شَاكِلَةَ إِعْرَابٍ "إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ" وهي عبارة وقعت في مُوطَأِ إِمَامِ دَارِ الْمَجْرَةَ -<sup>(١)</sup> وهذه الرسالة من تحرير فَارِسِ الْبَلَاغَةِ، وَمَنْ لَمْ يُبَلِّغْ فِي حَلِّ الْمَشْكَلَاتِ بَلَاغُهُ الْعَلَامَةُ الشَّهِيرِ وَالْعَالِمِ النَّحْوِيِّ، مَنْ مَنَحَنَا بِوُجُودِهِ الْوَهَّابِ الْمُنْجِي، سَيِّدِي أَحْمَدَ بْنِ سَيِّدِي إِسْمَاعِيلَ الْبَرْزَنْجِي أَحَدِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ -أَبْقَى اللهُ وَجُودَهُ-

ولكنني أرى أن كلام العلامة ابن عاشور لا يُغْنِي عن قيمة هذه الرسالة، فإن فيها فوائد مهمة، بل إن في الاستطراد نفسه فوائد نحوية، ولغوية.

كما أن المؤلف سَمَّى رسالته (إِصَابَةُ الدَّاهِي شَاكِلَةَ إِعْرَابٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ)؛ لأنه أراد الوقوف على ما يُشَاكِلُ عبارة الإمام مالك، وما خُرِجَتْ به هذه المشاكِلَاتُ؛ ليتوصل بهذا كُلِّهِ إلى تخريج عبارة الإمام مالك، وأن المؤلف أَكْثَرَ من إيراد أقوال العلماء وأدلتهم، وردود بعضهم على بعض، ومناقشتهم، واستنباط القول الراجح.

وهذا كله يُدُلُّ على القيمة العلمية للرسالة، بل إن طريقة البرزنجي فيها تشبه طريقة القدماء في التأليف، ولو أن قارئاً قرأ هذا النصَّ دون أن يعرف زَمَنَ مُؤَلِّفِهِ، لَتَوَهَّمَ أن مُؤَلِّفَهُ مُتَّقَدِّمٌ لَا مُتَأَخِّرٌ.

وَكَانَ الزَّيْبِيَّ يَصِفُ حاله وحال العلماء المتأخرين ومصنفاتهم بقوله: "إِنَّمَا يُسْتَجَادُ الشَّيْءُ وَيُسْتَرْدَلُ لِجُودَتِهِ وَرِدَائِهِ فِي ذَاتِهِ، لَا لِقَدَمِهِ وَحُدُوثِهِ".

### القسم الثاني: التحقيق

أولاً: وصف الطبعة الحجرية المعتمدة في التحقيق.

ثانيًا: منهج التحقيق.

ثالثًا: النص المحقق.

أولاً: وصف الطبعة الحجرية المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على طبعة حجرية، طُبِعَتْ في حياة المؤلف، في المطبعة الحميدية المصرية بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ<sup>(١)</sup>، أي: قبل وفاته بإحدى وعشرين سنة، وجاءت هذه الطبعة في إحدى وعشرين صفحة، في الصفحة ثلاثة

(١٠) طُبِعَتْ هذه الرسالة قبل ذلك في تونس سنة ١٣٠٩، لكنني لم أفق على هذه الطبعة. ينظر: سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ٢: ٥٤٨. وقد أُحْفِتْ هذه الرسالة رسالة في الموضوع نفسه للشيخ سالم بوحاجب التونسي، في ثنائي صفحات.

آمين

[١] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علّمه البيان، وهدانا لفتح غلق المشكلات بأوضح تبيان، وجعل الإعراب أبهج زينة في كلام العرب، فشرّبته الآذان شرب الأفواه لصافي الضرب؛ لأنه مظهر لكل مضمّر في الجنان، من أسرار البلاغة وبدائع الإحسان، فيه فاق لسائهم لسان من سواهم، وحصر عن منح المعاني من ساجلهم في مغزاهم، وحسر من طول مداهم.

والصلاة والسلام الأتمنان الأكملان على سيدنا محمد المختار من عدنان، المبعوث إلى الإنس والجان، المُنزّل عليه القرآن بأبدع لسانٍ وأسطق برهان، من اختصر له الكلام اختصاراً، وأوتي جوامع الكلم وبدائع الحكم تمييزاً واختياراً، فهو مرفوع المحل عند الله -ﷻ-، والمبتدأ به في كل مجدٍ مُستثنى لم يُنل، وعلى آله الجارّين ذيل الفخر على كل ماجدٍ، وأصحابه الطاعنين بأسنة العوامل كل معانيد.

أما بعد، فيقول الفقير إلى فضل المليك المنجي: أحمد بن إسماعيل الحسيني الموسوي البرزنجي: إنه قد وقع في كتاب الموطأ، تأليف أحد الأحناف، إمام أئمة الدين، علم الأعلام، طود الإسلام، موضح سنن سنن سيد الأنام- عليه أفضل الصلاة والسلام-، الذي ضربت أكباد الإبل لطلب الأعلم، فلم يدل إلا عليه، الرحلة<sup>(١)</sup> الذي انتهت الرحلة من كل فج عميق إليه، الإمام مالك، مضيء دجى الحوالب- رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وأعلى في جنة الفردوس مرّاه- في باب النذر ما لفظه: "حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد<sup>(٢)</sup>،

(١١) قال الجوهري: "الرحلة: الوجه الذي تريده، يقال: أنتم رُحلتني، أي: الذين أزعج إليهم". إسماعيل بن حماد الجوهري. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تح أحمد عبد الغفور عطار. ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧، رحل ٤/١٧٠٧.

(١٢) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمر، أبو سعيد الأنصاري، جدّه قيس بن عمرو وضحبه، كان فقيهاً عالمًا محدثًا حافظًا ثقة مأمونًا عدلاً مريضاً، وهو من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة ١٤٣. انظر: يوسف بن عبد الله

أنه قال: كان عليّ مثنى، فأصابني خاصرة<sup>(٣)</sup>، فركبت حتى أتيت مكة، فسألت عطاء بن أبي رباح<sup>(٤)</sup> وعيره، فقالوا: عليك هدي، فلما قدمت المدينة سألت، فأمروني أن أمشي مرة أخرى من حيث عجزت، فمسيّت. قال يحيى: سمعت مالكا يقول: فالأمر عندنا فيمن يقول: عليّ المثنى إلى [٢] بيّت الله؛ أنه إذا عجز ركب، ثم عاد فمسي من حيث عجز، فإن كان لا يستطيع المثنى فليمش ما قدر عليه، ثم ليركب، وعليه هدي: بدنة أو بقرة أو شاة، إن لم يجد إلا هي<sup>(٥)</sup>.

ابن عبد البر القرطبي. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تح مصطفى العلوي، ومحمد البكري، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧، ٢٣: ٨٨-٩١.

(١٣) قال ابن منظور: "وفي الحديث: "فأصابني خاصرة" أي: وجع في خاصرتي، وقيل: وجع في الكليتين". محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤، خصر، ٤: ٢٤٠.

(١٤) هو عطاء بن أبي رباح، واسمه أسلم، القرشي بالولاء، أبو محمد المكي، تابعي ثقة فقيه كثير الحديث، نشأ بمكة، وانتهت إليه وإلى مجاهد فتوى أهلها، توفي سنة ١١٤، وقيل: ١١٥. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٤: ٢٣٥.

(١٥) الإمام مالك بن أنس الأصبحي، موطأ الإمام مالك، رواية أبي مصعب الزهري، تح بشار عواد معروف، ومحمود خليل، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢، ٢: ٢٠٨-٢٠٩، كتاب النذور والأيمان، باب: من نذر مشياً إلى البيت فعجز، ماذا يفعل؟، مع اختلاف في بعض الألفاظ عما ورد هنا.

وقال الواقفي: "وقوله: "أو شاة إن لم يجد إلا هي" كذا وقع، والصواب: إلا إياها؛ لأن "هي" من ضائر الرفع". هشام بن أحمد الواقفي. التعليق على الموطأ، تح عبد الرحمن العثيمين، ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١، ١: ٣٢٨.

وقال اليفرنى: "كذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب التي وقعت إلينا أو رويها، وهو غلط؛ لأن "هي" من ضائر الرفع والصواب: إلا إياها". محمد بن عبد الحق اليفرنى، الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، تح عبد الرحمن العثيمين، ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١، ٢: ٧٢.

يَجِدُ إِلَّا هِيَ"، فأقول-وبالله أستعين:- قد رَتَبْتُ هذه العجالة على مبحثين وخاتمة.

### المبحث الأول

اعلم أنه قد وقع في كلام الفرزدق ما هو وكلام الإمام في وجه الإعراب سيان، ومن [٣] حيث الإشكال مُتَنَاوِحَانِ<sup>(١٩)</sup>، وذلك أنه قال من قصيدة:

إِلَيْكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَمَتْ بِنَا شَعُوبُ النَّوَى وَالهُوَجُلُ الْمُعَسَّفُ  
وَعَصَّ زَمَانٍ بَابَيْنِ مَرَّوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا<sup>(٢٠)</sup>

رُوي البيت الثاني بروايات مختلفة:

إحداها-وهي رواية الأزهري في التهذيب:- برفع "مُسْحَتًا" و"مُجَلَّفًا" كما أنشدناه<sup>(٢١)</sup>.

وثانيتها: بنصب الأول ورفع الثاني<sup>(٢٢)</sup>.

وأما بقية الروايات فلا تعلق لغرضنا بها<sup>(٢٣)</sup>.

(١٩) متناوحيان: متقابلان. اللسان: نوح، ٢: ٦٢٨.

(٢٠) همام بن غالب الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق، ضبطه إيليا الحاوي، ط ١، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، ١٩٨٣، ٢: ١١٧، ورواية الأول فيه: "هموم المنايا"، ورواية الثاني: "إلا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا".

(٢١) محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تح عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤، ودع، ٣: ١٣٩، جلف ١١: ٨٤.

(٢٢) الأزهري، تهذيب اللغة: سحت، ٤: ٢٨٥.

(٢٣) لعله يقصد اختلاف رواية ألفاظٍ أخرى في البيت، وإلا فإن مسحًا ومجلفًا ليس فيها إلا هاتان الروايتان. ينظر: معمر بن المنى البصري، مجاز القرآن، تح محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨، ٢: ٢١؛ ويحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة: دار السرور، ٢: ١٨٢-١٨٣، وإبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل شلبي، ط ١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤، ٢: ١٧٧، ٣: ٣٦١، ومحمد بن الحسن ابن دريد، جمهرة اللغة، تح رمزي البعلبكي، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧، سحت ١/ ٣٨٦، جلف ٤٨٧، ٣/ ١٢٥٩، وأبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١: ٩٩،

فاستشكل شيخنا العلامة المحقق حَقًّا، الفهامة المدقق صدقًا، جامع المعقول والمنقول، فريد عصره عند كل فاضل ومفضل، رأس الزُهَادِ، قدوة العُبَادِ، مُدَلِّلُ صَعَابِ المعاني الأوابِدِ، بَرِّي الضوابط والقواعد، الشيخ السَّيِّدُ حَبِيبُ الرحمن ابن السَّيِّدِ عَلِيِّ اللَّكْنَوِيِّ الرَّذْوَلَوِيِّ منشأً، المُوسَوِيُّ نَسَبًا، المَدَنِيُّ مُهَاجِرًا<sup>(٢٤)</sup>، مَتَعَنَا اللهُ بِحَيَاتِهِ، وَأَفَاضَ عَلَيْنَا مِنْ عَمِيمِ بَرَكَاتِهِ= وَجَهَ الإِعْرَابِ فِي جُمْلَةٍ "إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ"؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهَا "يَجِدُ" بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَانِيهِ، وَسَابِقِ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ فَاعِلَ "يَجِدُ" ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَرٍ يَعُودُ عَلَى "مَنْ" فِي قَوْلِهِ: "فِيمَنْ يَقُولُ"، وَهُوَ مُتَعَدٌّ إِلَى مَفْعُولٍ، فَقَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ اسْتِثْنَاءٌ بِ"إِلَّا"، فَقِيلَ: "إِلَّا هِيَ"، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ.

وقد أجمع النحاة على أن "إِلَّا" في التفرغ لا عمل لها، بل الحكم من حيث العمل عند وجودها ومثلها عند فقدها، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعًا رُفِعَ ما بعدها، وإن كان يطلب منصوبًا نُصِبَ، وإن كان يطلب مجرورًا جَرَّ بجارٍ متعلقٍ به، نحو: ما قام إلا زيدًا، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا به، ففي التنزيل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢٥)</sup>، ﴿أَمَرَ آلًا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(٢٦)</sup>، فَوَجَّهَ الإِعْرَابِ فِي الْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنْ يَقَالَ: "إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا إِيَّاهَا"؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ "إِلَّا" يَطْلُبُ مَنْصُوبًا، وَالْمَوْضِعَ لَضَمِيرِ النَّصْبِ الْمُنْفَصِلِ، فَكَيْفَ أَتَى فِيهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلِ؟

فأمرني-حفظه الله تعالى-بالبحث عن وجه إعرابها في كتب أئمة العربية، وكشف القناع عنه، فجمعت هذه العجالة امتثالاً لأمره، وَسَمَّيْتُهَا: (إِصَابَةُ الدَّاهِي شَاكِلَةَ إِعْرَابٍ "إِنْ لَمْ

(١٦) هو أحد العلماء المجاورين في المدينة المنورة، لم أقف له على ترجمة، سوى إشارة إليه في بحث للدكتور: عاصم حمدان علي، بعنوان: أمين بن حسن الحلواني المدني، ٣: ٦٠٥.

(١٧) المدثر: ٣١.

(١٨) يوسف: ٤٠.

إلى أن قال<sup>(٢٨)</sup>: وفي تذكرة أبي حيان من النهاية: قال عبد الله بن أبي إسحاق<sup>(٢٩)</sup> للفرزدق: بِمَ رَفَعْتَ "أَوْ مَجْلَفُ"؟ فقال: بها يَسُوؤُكَ وَيُنُوؤُكَ، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا، ثم قال الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ      ولكنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَا<sup>(٣٠)</sup>

فقال له عبد الله: أَرَدْتَ أَنْ تَهْجُوَنِي، فَلَحَنْتَ-أَيْضًا-<sup>(٣١)</sup>.

وبالنظر فيما ذَكَرَ ظَهَرَ لك أن الإشكال الذي أورده شيخنا المشائء إليه صحيحٌ ووجيهٌ، وأنَّ من قال: إنه إشكال.. باطلٌ، فَرَأَيْتَهُ فَائِلٌ<sup>(٣٢)</sup>، وجيده من جليَّة التحقيق عاطِلٌ<sup>(٣٣)</sup>.

والأولى منها أَمَسُّ بغرضنا؛ لأنَّ "يَدَعُ" فيها بفتح أوله وثانيه بمعنى "يترك" على أكثر تفاسير المؤولين<sup>(٣٤)</sup>، وفاعله ضمير يعود على "عَضُّ" في أول البيت، وَيَطْلُبُ مفعولاً، فأتى بـ"إِلَّا" قبل ذكره، فكان الظاهرُ نَصَبَ ما بعد "إِلَّا" وما عَطَفَ عليه، بأن يقال: إِلا مُسَحَّتًا أو مُجْلَفًا، على القاعدة التي وَضَحناها، ولكنَّ أتى بهما مرفوعين في الأولى، وينصب الأول ورفع الثاني في الثانية، وهي المشهورة.

فوجهُ الإشكال فيه نَظِيرُهُ في عبارة الإمام، فَمِنْ ثَمَّ اسْتَشْكَلَ إعرابه.

قال العلامة البغدادي في شرح شواهد الرضي<sup>(٣٥)</sup>: قال الزمخشري<sup>(٣٦)</sup>: هذا بيت لا تزال الرُّكْبُ تَصْطَكُ في تسوية إعرابه. وقال ابن قتيبة في كتاب الشعراء<sup>(٣٧)</sup>: رَفَعُ الفرزدقِ آخِرَ البيتِ ضرورةً-أي: على الرواية الثانية-، وَأَتَعَبَ أَهْلَ الإعرابِ في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرْتَضَى.

والمحتسب، تح علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠، ١/١٨٠، ٢/٣٦٥، والجوهري، الصحاح: سحت ١: ٢٥٢، جلف ٤: ١٣٣٨، وعبد الرحمن بن محمد الأباري، الإيضاح في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح جودة مبروك، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢، ص ١٦٠، ويعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، ١: ٣١، ١٠: ١٠٣، وابن منظور، اللسان: سحت ٢: ٤١، ودع ٨: ٣٨٢، جلف ٩: ٣١، وعبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠١، ١: ٢٣٧، ٥: ١٤٤، ٨: ٥٤٣.

(٢٤) سيذكر المؤلف بعد قليل ما قيل في معنى "يَدَعُ".

(٢٥) البغدادي، خزانة الأدب، ١٤٥٥.

(٢٦) محمود بن عمر الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧، ٣: ٧٢.

(٢٧) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء، تح أحمد محمد شاكر، ط ٢، مصر: دار المعارف، ١٣٨٦، ٨٩، ٤٨٠.

(٢٨) البغدادي، خزانة الأدب، ١٤٥٥.

(٢٩) عبد الله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث الحضرمي الزيادي البصري من الموالي، أخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، قرع النحو وقاسه، وروى عن أنس بن مالك، وأخذ القراءة عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، توفي سنة ١١٧. ينظر: علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبي الفضل إبراهيم ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦، ٢: ١٠٤-١٠٨، وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩، ٢: ٤٢، والزركلي، الأعلام ٤: ٧١.

(٣٠) البيت من الطويل، وليس في ديوان الفرزدق، ينظر: سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨، ٣: ٣١٣، ٣١٥، ومحمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥، ١: ٢٨١.

(٣١) روى الفراء هذه القصة مختصرة في معاني القرآن، ١٨٣: ٢، وليس فيها البيت، وينظر: محمود بن أحمد العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح علي فاخر وآخرين ط ١، القاهرة: دار السلام، ١٤٣١، ٤: ١٨٥١.

(٣٢) يقال: فال الرَّجُلُ في رأيه وقيل: إذا لم يُصَبَّ فيه، ورجلٌ فائِلٌ الرَّأْيِ وفالُهُ وقيلُهُ، ابن منظور، اللسان: فيل، ١١: ٥٣٥.

(٣٣) لعله يقصد الأستاذ محمد بن محمود الشنقيطي، الذي انتقد رسالة البرزنجي هذه كما ذكرنا في مقدمة التحقيق.

وَمُشَجَّحٌ، أَمَا سَوَاءٌ قَدَالِهِ قَدَا، وَعَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْرَاءُ<sup>(٣٤)</sup>  
لأن معنى "بَادَتْ إِلَّا رَوَاكِدٌ" معناها: بها رَوَاكِدٌ، فَحَمَلٌ  
"مُشَجَّجًا" على ذلك، فكذلك قوله:  
\*لَمْ يَدَعِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا\*  
معناها: بَقِيَ مُسْحَتٌ، قال أبو عَمَرَ<sup>(٣٥)</sup>: وهذا قول الخليل،  
وليس البيت في الكتاب، فلا أدري أَسَمِعُهُ عنه أم قَاسَهُ؟.  
انتهى.

وَمُحْصَلُهُ: أن مُجَلَّفًا مرفوع بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه: "لَمْ  
يَدَعِ"، وإليه ذهب ابن جني في المحتسب في سورة  
"والضحى"، قال<sup>(٣٦)</sup>: إنه لما قال: لَمْ يَدَعِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا  
مُسْحَتًا، دَلَّ على أنه قد بَقِيَ، فأضمر ما يدل عليه، فكأنه قال:  
وَبَقِيَ مُجَلَّفٌ.

(٣٩) البيتان من الكامل، وهما للشهاخ بن ضرار الديراني في ديوانه، تح  
صلاح الدين الهادي، مصر: دار المعارف، ١٩٧٧، ص ٤٢٧، ٤٢٨،  
ونسب الزمخشري الثاني منها له في أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون  
السود، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩، معز، ٢: ٢٢٠، وهما  
لذي الرمة غيلان بن عقبة في ملحق ديوانه، تح عبد القدوس أبي صالح،  
ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤، ٣: ١٨٤٠-١٨٤١، وبغير نسبة  
في سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٤، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٢٥٤،  
٥: ١١١، والحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد  
حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩،  
٢: ٢٩، ويوسف بن المرزبان، ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح محمد  
علي الريح هاشم، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، بيروت: دار الفكر،  
١٣٩٥، ١: ٣٥٤.

(٤٠) يعني أبا عمر الجرمي كما صرح به الفارسي في كتاب الشعر، ٢:  
٥٤٠، والمسائل العضديات، ص ٧٧. وهو صالح بن إسحاق الجرمي،  
نحوي لغوي أخذ عن أبي زيد والأصمعي وغيرهما، وكان دِينًا وَرِعًا  
نبيلًا، له مصنفات كثيرة، منها: التنبيه، وتفسير أبيات سيبويه، وغيرهما،  
توفي سنة ٢٢٥. ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ٢: ٨٠-٨٣، والسيوطي،  
بغية الوعاة، ٢: ٨-٩.

(٤١) ابن جني، المحتسب، ٢: ٣٦٥.

وبما أن أئمة العربية لم يَأَلُوا جُهْدًا في توجيه بيت الفرزدق  
يجب علينا بالأحرى أن نبذل جهدنا في توجيه كلام إمام دار  
الهجرة، وقدوة الأئمة ذَوِي الأَثَرِ<sup>(٣٧)</sup>.

وَلْتَذَكَّرْ أَوْلًا بعض ما أورده العلماء في وجه إعراب البيت  
المذكور على الروایتين المذكورتين؛ ليكون منهجًا نسلکه،  
ومنوالًا ننسج عليه [٤]، ثم نعطف بالكلام على وجه  
الإعراب في العبارة المذكورة إتمامًا للمقصود، فنقول:

قال العلامة البغدادي<sup>(٣٨)</sup>: وقد تكلّف له العلماء عدّة  
توجيهات، ذكر الشارح المحقق<sup>(٣٩)</sup> منها ثلاثة أوجه، والثلاثة  
مبنية على رواية "لم يدع" بفتح الدال، وعلى رواية نصب  
مُسْحَتٍ.

أما الأول فهو للخليل بن أحمد<sup>(٣٧)</sup>، قال: هو على المعنى،  
كأنه قال: لم يَبَقِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتٌ؛ لأن معنى "لم يَبَقِ" و"لم  
يَدَعِ" واحدٌ، واحتاج إلى الرفع، فَحَمَلَهُ على شيء في معناه.

قال أبو علي في إيضاح الشعر<sup>(٣٨)</sup>: نصب "مُسْحَتٍ"  
بـ"يَدَعِ" بمعنى التَّرِكِ، وَحَمَلِ "مُجَلَّفٌ" بعده على المعنى؛ لأن  
معنى "لم يَدَعِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا"، تقديره: لَمْ يَبَقِ مِنَ الْمَالِ  
إِلَّا مُسْحَتٌ، فَحَمَلِ "مُجَلَّفٌ" على ذلك، ومثّل ذلك في الحمل  
على المعنى من أبيات الكتاب قوله:

بَادَتْ وَعَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ، جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ

(٣٤) الأثر: المَكْرُمَةُ المتوارثة. ابن منظور، اللسان: أثر، ٤: ٧.

(٣٥) البغدادي، خزائن الأدب، ٥: ١٤٦.

(٣٦) يعني محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافيّة ابن الحاجب، تح  
حسن الحفظي، ويحيى بشير مصري، ط ١، الرياض: جامعة الإمام محمد  
بن سعود الإسلامية، ١٤١٤، ١٤١٧، ١٠٤٨: ١.

(٣٧) ينظر في قوله: الحسن بن أحمد الفارسي، كتاب الشعر، تح محمود  
الطناحي، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨، ٢: ٥٤٠، والمسائل  
العضديات، تح علي المنصوري، ط ١، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة  
النهضة العربية، ١٤٠٦، ص ٧٦.

(٣٨) الفارسي، كتاب الشعر، ٢: ٥٣٨-٥٤٠.

ثم نقل عن علي بن حمزة فيه وجهًا، ولم يَرْتَضِهِ<sup>(٤٨)</sup>، واستصوب ما في الكشف، فإنه استشهد به على قراءة أبي الأعمش<sup>(٤٩)</sup>: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>(٥٠)</sup> بالرفع مع كونه استثناءً من كلام تامٍّ موجبٍ؛ حملًا له على المعنى. وعبارة الكشف<sup>(٥١)</sup>: وقرأ أبي والأعمش: "إلا قليل" بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبًا، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية، فلما كان معنى "فشربوها منه" في معنى "فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم" [حمل عليه]<sup>(٥٢)</sup>، ونحوه قول الفرزدق:

(٤٨) يعني قول علي بن حمزة: "وقد قال أبو عبد الله بن الأعرابي والفراء: حروف الاستثناء تحيى بمعنى "قليل من كثير"، فجعل "إلا" معلقةً بـ"أن يكون"، فأضمرها، ونواها، ورفع مسحتًا على هذا المعنى، أراد: أن يكون مسحتٌ أو مجلفٌ، فرفعه بـ"يكون" المضمر، و"إلا" يدل على تعلقها بـ"أن تكون"، كقولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا أن يكون زيدٌ، ومثله لشيب ابن البرصاء:

ولا خيرٌ في العيدانِ إلا صلابها ولا ناهضاتِ الطيرِ إلا صقورها  
أراد: ولا خير في العيدانِ إلا أن تكون صلابها، وإلا أن تكون صقورها".  
بقية التنبيهات، ٦٠.

واعترض عليه البغدادي، فقال: "وهذا التوجيه مرذود فإن الموصول لا يُخَذَفُ مَعَ بعض الصلَّة، ويبقى بَعْضُهَا". خزائن الأدب، ٤: ١٤٩.

(٤٩) الأعمش هو سليمان بن مهران، الأسديُّ بالولاء، أبو محمد الكوفي، تابعي مشهور أصله من بلاد الرِّيِّ، ومنشؤه ووفاته بالكوفة، كان عالمًا بالقرآن والحديث والفرائض، روى أكثر من ١٣٠٠ حديث، توفي سنة ١٤٨. ينظر: محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط ٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦، ٦: ٢٢٦-٢٤٨، والزركلي، الأعلام، ٣: ١٣٥.

(٥٠) البقرة: ٢٤٩. وهي قراءة ابن مسعود-أيضًا-، ينظر: الحسين بن أحمد ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، القاهرة: مكتبة المتنبى، ص ٢٢، ومحمد بن أبي نصر الكرمانى، شواذ القراءات، تحقيق شمران العجيلي، ط ١، بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١، ٩٦، ومحمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح صدقي محمد جميل، ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠، ٢: ٥٨٩.

(٥١) الزخشي، "الكشاف"، ١: ٢٩٥.

(٥٢) زيادة من الكشف يقتضيها السياق.

وأما الثاني فهو لثعلب، قال في أماليه<sup>(٥٣)</sup>: نصب "مسحت" بوقوع "يدع" عليه، وقد وليه الفعل، ولم يل "مجلفًا"، فاستؤنف به فرفع، والتقدير: هو مجلفٌ انتهى.

وأما الثالث فهو لأبي عبيد الفارسي في التذكرة قال<sup>(٥٤)</sup>: "مجلفٌ" معطوف على "عص" وهو مصدر جاء على صيغة المفعول، قال-تعالى-: ﴿وَمَزَقْنَا لَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾<sup>(٥٥)</sup>، كأنه قال: وَعَصَّ زَمَانٍ أَوْ تَجَلَّفٌ.

وبقي غير ما ذكره الشارح توجيه الفراء، قال: إن "مجلفًا" مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: أو مجلف كذلك. نسبه إليه ابن السيد في شرح أبيات الجمل<sup>(٥٦)</sup>، وكذلك نسبه إليه علي بن حمزة البصري في كتاب "التنبيهات على أغلاط الرواة"، ونصه<sup>(٥٧)</sup>: قال الفراء: وَمَنْ رَوَى: "مسحتًا"، أراد: لَمْ يَدَعْ فِيهِ عَصَّ الزمانِ إِلَّا مُسْحَتًا، أَوْ مُجْلَفٌ بَقِيَ، فرفعه على هذا الإضمار.

ثم قال<sup>(٥٨)</sup>: وفيه رواياتٌ أُخْرُ: إحداها: (إلا [٥] مُسْحَتٌ أَوْ مُجْلَفٌ) برفعها.

(٤٢) هذا الموضوع مما استدركه الأستاذ عبد السلام هارون على مجالس ثعلب أحمد بن يحيى، تح عبد السلام هارون، ط ٢، مصر: دار المعارف، ١٩٦٠، ص ٧٤١.

(٤٣) ينظر قول الفارسي في: عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، الحلال في شرح أبيات الجمل، تح مصطفى إمام، ط ١، القاهرة: مكتبة المتنبى، ١٩٧٩، ٢٨٣، وإصلاح الحلال الواقع في الجمل، تح حمزة عبد الله النشترقي، ط ١، الرياض: دار المريخ، ١٣٩٩، ٢٦٢، وأحمد بن يوسف اللبلي، وشي الحلال في شرح أبيات الجمل، تح أحمد محمد الجندي، ط ١، الكويت: دار الضياء، ١٤٣٧، ٢: ٨٢١.

(٤٤) سبأ ٧.

(٤٥) البطليوسي، الحلال في شرح أبيات الجمل، ٢٨٢، وهو في إصلاح الحلال الواقع في الجمل، ٢٦١-٢٦٢، وليس في معاني القرآن.

(٤٦) البصري، بقية التنبيهات على أغاليط الرواة، تح خليل العطية، ط ١، بغداد، ١٩٩١، ٦١.

(٤٧) يعني البغدادي، انظر: خزائن الأدب، ٤: ١٤٨.

قال السعد في حاشية الكشاف<sup>(٥٨)</sup>: الشُّعُوبُ: جمع شُعْبَةٍ بكسر الشين المعجمة، وهو الطريق في الجبل، والهَوَجُلُ: الفَلَاةُ لَا أَعْلَامَ بِهَا. قال الأصمعي<sup>(٥٩)</sup>: الهَوَجُلُ: الأرض تأخذ مرةً هكذا، ومرةً هكذا، والتَّعَسُّفُ: الأخذ في غير الطريق. و"عَضُّ زَمَانٍ" بالإضافة عطف على "شعوب".

وفي القاموس<sup>(٦٠)</sup>: من معاني الشُّعْبِ بالفتح: الجبل والبعد والبعيد، ومن معانيه بالكسر: الطريق في الجبل ومَسِيلُ الماء، وما انفَرَجَ بين الجبلين. ومن معاني الشُّعْبَةِ بالضم: المَسِيلُ في الرَّمْلِ، وما صَعَرَ مِنَ التَّلْعَةِ، وما عَظُمَ مِنْ سَوَاقِي الأودِيَةِ. وهو مغايرٌ لما ذكره السعد.

والسَّحْتُ بمعنى الاستئصال: لغة أهل الحجاز، والإسْحَاتُ لغة أهل نجد بمعناه<sup>(٦١)</sup>، والمُجَلَّفُ: الذي بقيت منه بقيةٌ، وذكر الأزهري عن أبي عبيد<sup>(٦٢)</sup>: المُجَلَّفُ: الذي ذهب ماله، والجالفة [٦]: السنة التي تذهب بالأموال، وأشد البيت.

أقول: وهذا يدل على أن المُجَلَّفَ يقع على المال الذي جَلَّفَتْهُ السَّنَةُ، كما يقع على الشخص، وعلى هذا هو تأكيد لِمُسْحَتٍ معنًى. كذا في الكشاف<sup>(٦٣)</sup>.

(٥٨) مسعود بن عمر التفتازاني، حاشية على الكشاف، تح عبد الفتاح البربري، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨، ١: ٥٧٢.

(٥٩) ينظر قول الأصمعي في: الأزهري، تهذيب اللغة: هجل، ٦: ٥٣، والجوهري، الصحاح: هجل ٥: ١٨٤٨.

(٦٠) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط ٨، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦، شعب، ١٠١.

(٦١) ينظر: سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني، فعلت وأفعلت، تح خليل العطية، ط ٢، بيروت: دار صادر، ١٤١٦، ١١٨، والحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح بدر الدين فهوجي، وبشير جويجاتي، ط ١، دمشق: دار المأمون، ١٤١١، ٥: ٢٢٩.

(٦٢) الأزهري، "تهذيب اللغة": جلف، ١١: ٨٤.

(٦٣) الفارسي القزويني، الكشاف عن مشكلات الكشاف، ٨٨: أ.

\*لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ\*

كأنه قال: لم يبقَ من المال إلا مسحتٌ أو مجلفٌ. انتهى.

قال في الكشاف عليه<sup>(٦٤)</sup>: قوله: (وهذا من ميلهم مع المعنى) تمهيد لإزالة الاستبعاد، وتنبيه على أنه لا يختص ببابٍ دون آخر؛ لإطراده في الاستثناء والعطف والنداء والاستفهام وغيرها، لكن يتفاوت قوةً وضعفًا، فإن كان في اللفظ ما يصلح مُرَجِّحًا لجانب المعنى -كواو الجمع في نحو: لا تأكلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، والهمزة و"أَمْ" في "سَوَاءٍ"-قَوِي السَّمِيلُ قُوَّةً بِالغَةِ، وإلا فإن كَثُرَ استعماله نحو: ﴿وَيَأْتِي اللهُ﴾<sup>(٦٥)</sup> تَطَارَدَ جَانِبًا لِلفظِ والمعنى، وحَسُنَ كُلُّ، ومنه قوله- تعالى-: ﴿سَيَقُولُونَ لَلَّهِ﴾<sup>(٦٥)</sup>، مع أن السابق: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٦٦)</sup>، وإن فُقِدَ<sup>(٦٧)</sup> فالمختار ترجيح جانب اللفظ كما نحن فيه، وكما في قول الفرزدق، على أن الآية أحرى من جهة القانون من البيت؛ لملاحظة معنَى مجازيٍّ، وليس في البيت إلا تبديل لفظٍ بلفظٍ. انتهى.

### فائدة في تفسير الغريب الواقع في بيت الفرزدق

(٥٣) هو عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني، ينظر: الكشاف عن مشكلات الكشاف، مخطوط مكتبة فيض الله، تركيا، رقم ١٨٠، ٨٧: ب- ٨٨: أ.

(٥٤) التوبة ٣٢. وهو يعني وقوع الاستثناء المفرغ في كلام موجب؛ لأن الفعل "يأبى" متضمن لمعنى النفي، ولأن المعنى: ما يريد الله إلا إتمام نوره. ينظر: محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط ١، القاهرة: دار هجر، ١٤١٠، ٢: ٢٧٠، ومحمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨، ٣: ١٥٠٣، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح حسن هندراوي، دمشق: دار القلم، الرياض: كنوز إشبيلية، ١٧٨: ٨.

(٥٥) المؤمنون: ٨٩.

(٥٦) المؤمنون: ٨٨.

(٥٧) في الكشاف: "فإن فقد أي: المرجح اللفظي وكثرة الاستعمال".

وهذا الوجه من باب الحمل على المعنى، وهو باب واسع مطرد في أبواب كثيرة كما تقدم، ويظهر لك كمال الظهور بما نذكره لك الآن، فنقول: إنه قد اعتبره العلماء في مواضع لا تُحصى، فمن ذلك قول الأخطل:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْرُلٌ خَلَقَ عَافِي، تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَرْدُ<sup>(٦٥)</sup>

برفع النوي والورد على الإبدال من الضمير المستتر في "تَغَيَّرَ"، والقياس نَصْبُهَا؛ لأن الكلام موجب، فحملوا "تَغَيَّرَ" في إفادة النفي على معنى "لم يَبْقَ على حاله"؛ لِيَصِحَّ الكلام؛ لأنها بمعنى واحد.

ومنه قوله-تعالى-: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾<sup>(٦٦)</sup>، وقوله-تعالى-: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ نُورُهُ﴾<sup>(٦٧)</sup>، جعلوا "كبيرة" في الأول بمعنى: لا تَخْفُ أو لا تَسْهَلُ إلا على الخاشعين؛ في إفادة النفي؛ لأنها بمعنى واحد، وحاصل المعنى: وإنما-أي الصلاة، أو الاستعانة المفهومة من "استعينوا" [٧] على حَدِّ: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٦٨)</sup>، أو العبادة المفهومة من مجموع الصبر والصلاة-لا تَسْهَلُ إلا على الخاشعين.

وجعلوا "يأبى" في الثاني بمعنى "لا يُرِيدُ" في إفادة النفي؛ لأنها بمعنى واحد، والمعنى: لا يريد الله إلا إِمْتَامَ نُورِهِ، وذهبوا إلى ذلك فَصْداً إلى إِمْتَامِ شَرْطِ لَلِاسْتِثْنَاءِ الْمُفْرَغِ، وهو كَوْنُ الكلام غَيْرَ إِيْجَابٍ. ومنه قول الشاعر:

وحاصل معنى البيتين: وَجَّهْتَنَا نَحْوَكَ جِهَةً بَعِيدَةً ذَاتَ شُعُوبٍ، ومفارقة لا عَلِمَ بِهَا ذَاتُ تَعَايِيفٍ، وإصابة سَنَةِ أَرْمَةِ ذَهَبٍ بِالْأَمْوَالِ، وَاسْتَأْصَلَتْهَا.

## المبحث الثاني

### في الوجوه التي يمكن لنا أن نوجه بها العبارة المذكورة

فنقول: هاك وجوهاً جليّةً، بعضها يُبَارِي الوجوه التي تَقَدَّمَتْ في بيت الفرزدق، وبعضها مُسْتَنْبَطٌ من نصوص أُخْرَى:

**الوجه الأول:** أن نجعل "هي" الواقع بعد "إلا" مرفوعاً بفعل محذوفٍ دَلَّ على معناه الفعل المذكور، وتقديره: لم يَتَسَيَّرْ، أو لم يَحْضَلْ مثلاً، فإن معنى ذلك ومعنى "لم يَجِدْ" واحد، كما أن معنى "لم يَدْعُ"-أي: لم يَتْرُكْ-، ومعنى "لم يَبْقَ" واحدٌ عندهم، أي: لِمَا بَيَّنَّ الفعلين: المذكور والمقدر في كل من الموضوعين من اللزوم في التحقق والثبوت، فدلالة أحد الفعلين على معنى الآخر التَّزَامِيَّةُ لا وضعيَّةٌ، هذا معنى الاتحاد الذي ذكره<sup>(٦٩)</sup>.

(٦٤) ذهب إلى هذا الوجه أكثر العلماء، كالفراء في معاني القرآن، ١: ٤٣٣، والمبرد في المقتضب، ٢: ٩٣؛ والأخفش الأوسط فيما حكاه عنه الفارسي في كتاب الشعر، ٢: ٥٣٨، والمسائل العضديات، ٧٦، وينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح حاتم الضامن، ط ١، دمشق: دار البشائر، ١٤٢٤، ١: ٣٦٣، وابن الشجري هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تح محمود الطناحي ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣، ١: ٢٠٨، ٣٩١، وعبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح علي محمد البجاوي، ط ٢، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧، ٢: ٦٤١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٧٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٥٢٧، والتذليل والتكميل ٨: ٢٠٦، ٢٨٤، وعبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢، ٣٦٣، ٣٦٤. (٦٥) البيت من الطويل، وهو في شعر الأخطل، تح فخر الدين قباوة، ط ٤، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦، ٢٩٧، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٨١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٢٧، والتذليل والتكميل ٨: ٢٠٦، ٢٨٤، وعبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢، ٣٦٣، ٣٦٤. (٦٦) البقرة: ٤٥. (٦٧) التوبة: ٣٢. (٦٨) المائدة: ٨.

(٦٥) البيت من الطويل، وهو في شعر الأخطل، تح فخر الدين قباوة، ط ٤، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦، ٢٩٧، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٨١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٢٧، والتذليل والتكميل ٨: ٢٠٦، ٢٨٤، وعبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢، ٣٦٣، ٣٦٤.

(٦٦) البقرة: ٤٥.

(٦٧) التوبة: ٣٢.

(٦٨) المائدة: ٨.

ووجهه أن الاعتلال فيه في المعنى كالإباء في المنع.  
وقول العرب: أَعُوذُ بِاللَّهِ إِلَّا مِنْكَ، وَمِنْ مِثْلِكَ؛ لأن الاستعاذة في معنى قولك: اللَّهُمَّ لَا تَفْعَلْ هَذَا بِي، وقولهم: تَشَدُّتْكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ؛ لأن المعنى: ما أُنشِدُ-أي: ما أطلب- منك إِلَّا فَعَلْتَكَ، وأوقع الفعل موقع المصدر كما في: تَسْمَعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه<sup>(٧٣)</sup>.

وقول ابن عباس-رضي الله عنها-: "بالإيواء والنصر إِلَّا جَلَسْتُمْ"<sup>(٧٤)</sup>، إِيَاءٌ إِلَى قَوْلِهِ-تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾<sup>(٧٥)</sup>، يستعطفهم بما ورد فيهم، أي: ما أطلب منكم بذلك إِلَّا جَلُوسَكُمْ.

(٧٣) يُضْرَبُ مَثَلًا لِمَنْ خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَأَةٍ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ الْمُنْذِرُ مِنْ مَاءِ السَّيِّئِ، وَيُرْوَى بِرَفْعٍ "تَسْمَعُ" وَنَصْبِهِ، وَيُرْوَى: "أَنْ تَسْمَعُ"، وَيُرْوَى: "لَأَنْ تَسْمَعُ"، يَنْظُرُ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِيدَانِيُّ، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ، تَحَ مُحَمَّدٌ مَحْبِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، بَيْرُوتُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ١: ١٢٩، ٢: ٤٢٠، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الزَّمْخَشَرِيُّ، الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ، ط ٢، بَيْرُوتُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ١٩٨٧، ١: ٣٤٥، ٣٧٠.

والذي يقصده المؤلف هنا هو رواية "تسمع" بِالرَّفْعِ، وَطَرَحَ "أَنْ"، وَفِيهَا وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يُنْزَلَ الْفِعْلُ مَعَ "أَنْ" الْمَطْرُوحَةَ مِنْزَلَةَ الْمَقْدَرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: سَاعَكَ بِالْمَعْيَدِيِّ. وَالثَّانِي: أَنْ تَجْعَلَ الْفِعْلُ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ هُوَ الْمَصْدَرُ. يَنْظُرُ: ابْنُ جَنِي، الْخَصَائِصُ، ٢: ٣٧٠، ٤٣٤، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَكْبَرِيُّ، الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، تَحَ عَبْدُ اللَّهِ نَبَهَانَ، ط ١، دِمَشْقُ: دَارُ الْفِكْرِ، ١٤١٦، وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ٣: ١٦، وَعِثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، ابْنُ الْحَاجِبِ، أَمَلِي ابْنِ الْحَاجِبِ، تَحَ فخر سَلِيحَانَ قَدَارَةَ، ط ١، بَيْرُوتُ: دَارُ الْجَيْلِ، دَارُ عَمَارٍ: عَمَّانُ، ١٤٠٩، ٢: ٨٨٢، وَابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ١: ٢٨٤، وَأَبُو حِيَانَ، التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، ١: ٥٤، ٣: ١٧٤؛ وَابْنُ هِشَامٍ، مَغْنِي اللَّيْبِيِّ، ٣٦٤، ٥٥٩، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْهَرِيُّ، شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَضِيحِ، تَحَ مُحَمَّدٌ بِاسِلُ عِيُونَ السُّودِ، ط ١، بَيْرُوتُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ١٤٢١، ١: ١٩٠، ٢: ٣٩١.

(٧٤) يَنْظُرُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي: الزَّمْخَشَرِيِّ، الْمَفْصَلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، تَحَ عَلِيُّ بْنُ مَلْحَمٍ، بَيْرُوتُ: مَكْتَبَةُ الْهَلَالِ، ١٩٩٣، ١٠١، وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ٢: ٩٤، وَأَبُو حِيَانَ، التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، ٨: ٣٠٦. (٧٥) الْأَنْفَالُ: ٧٢، ٧٤.

وَهَلْ لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا؟ أَيْ اللَّهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا<sup>(٧٦)</sup>  
وقول الآخر:

أَيْ الْقَلْبُ إِلَّا أُمَّ عَمْرٍو، وَأَصْبَحَتْ تُحْرَقُ نَارِي بِالسَّكَاةِ وَنَارُهَا<sup>(٧٧)</sup>  
ووجهها هو الوجه في ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾<sup>(٧٨)</sup>،  
ومعنى:

\*تُحْرَقُ نَارِي بِالسَّكَاةِ وَنَارُهَا\*

ببناء "تُحْرَقُ" للمفعول: يُشْهَرُ خَبْرِي وَخَبْرُهَا؛ لأن إيقاد النار يلزم منه ظهور الأمر. وقول الآخر:

إِيَادًا وَأَتَارَهَا الْغَالِبِينَ إِلَّا صُدُودًا وَإِلَّا أَزُورَارًا<sup>(٧٩)</sup>  
فإنه أراد: ما غلبوا إِلَّا صُدُودًا وَإِلَّا أَزُورَارًا. وقول

الآخر:

\*وَاعْتَلَّ إِلَّا كُلُّ فَرْعٍ مُعْرِقٌ\*

\*مِثْلُكَ لَا يُعْرِفُ بِالتَّلْهُوقِ<sup>(٨٠)</sup>\*

(٦٩) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لِلْمَتَلَمَّسِ الضَّبْعِيِّ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَسِيحِ فِي دِيْوَانِ التَّمَلُّسِ، تَحْقِيقُ: حَسَنُ الصَّرْفِيِّ، الْقَاهِرَةُ: مَعْهَدُ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، ١٣٩٠، ٣٠، وَأَرَادَ: أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا، فَرَادَ الْمِيمَ. وَيَنْظُرُ: الْفَرَاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، ١: ٤٣٣، وَالْمَبْرَدُ، الْمُتَتَضَّبُ، ٢: ٩١؛ وَابْنُ جَنِي، الْخَصَائِصُ، ٢: ١٨٢، وَسِرِّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ، تَحَ حَسَنُ هِنْدَاوِي، ط ٢، دِمَشْقُ: دَارُ الْقَلَمِ، ١٤١٣، ١: ١١٥، وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ٩: ١٣٣؛ وَأَبُو حِيَانَ، التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، ١: ١٧٤، وَابْنُ بَدْرٍ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ١٠: ٥٩.

(٧٠) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لِأَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيِّ خُوَيْلِدِ بْنِ خَالِدِ دِيْوَانِ أَبِي ذُوَيْبٍ، تَحَ أَحْمَدُ الشَّالِ، ط ١، بُوْرْسَعِيدُ: مَرْكَزُ الدِّرَاسَاتِ وَالبَحْثِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ١٤٣٥، ٦٤، وَالحسن بن الحسين السكري، دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ، ط ٢، الْقَاهِرَةُ: دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، ١٩٩٥، ١: ٢١، وَشَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ، ١: ٧٠؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ظَهَرَ: ٤: ٥٢٧.

(٧١) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، لَمْ أَقْفَ عَلَى قَائِلِهِ، وَلَمْ أَجِدْهُ إِلَّا فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ، ١: ٤٣٣.

(٧٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجْزِ الْمَشْطُورِ، لَمْ أَقْفَ عَلَى قَائِلِهِمَا، وَلَمْ أَجِدْهُمَا إِلَّا فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ الْفَرَاءِ، ١: ٤٣٣. وَالتَّلْهُوقُ: مِثْلُ التَّمَلُّقِ، وَالتَّلْهُوقُ الرَّجْلُ تَلْهُوقًا: تَرْتَبَّ بِهَا لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْخُلُقِ وَالمَرْوَةِ. الْأَزْهَرِيُّ، تَهْدِيبُ اللُّغَةِ، هَقُ، ٥: ٤٠١، وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ: هَقُ، ١٠: ٣٣٣.

الإعراب إلا إذا حاولَ به من القياس وجهًا صحيحًا، يُراعي به أصلًا من أصول العربية، فليس لنا رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌّ لا وَجَهَ له في قواعد العربية، يجوز للشاعر أن يرتكبه لضرورة الشعر، كما نص عليه الزَّنجاني<sup>(٨٠)</sup> في الكلام على قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ تَذُو مَوَدَّتِيهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ<sup>(٨١)</sup>

ولم يُجَوِّزْ أن يكون رفع "تنويل" مع كونه في موقع المفعول-ضرورة، بل قَدَّرَ بعد "إِخَالَ" ضمير الشأن مفعولاً أوَّلًا، والجملة بعدها في موضع نصبٍ مفعولٍ ثانٍ<sup>(٨٢)</sup>. فلا يصح أن يُدَّعى أن "مجلف" في آخر بيت الفرزدق رُفِعَ ضرورةً بدون أن يكون له وجهٌ صحيحٌ في العربية، وما حُكِيَ عن ابن قتيبة ليس هذا معناه<sup>(٨٣)</sup>.

(٨٠) هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب، عز الدين الخزرجي الزنجاني، من علماء العربية، توفي ببغداد نحو سنة ٦٥٥، من تصانيفه: الهادي في النحو، والكافي في شرح الهادي، وتصريف العزي، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢: ١٢٢، والزركلي، الأعلام، ٤: ١٧٩.

(٨١) البيت من البسيط، وهو في: الحسن بن الحسين السكري، شرح ديوان كعب بن زهير، ط ٣، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٤٢٣، ٩، برواية:

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ يَعْجَلْنَ فِي أَبْدِوَمَا هُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلٌ

وأما الرواية المذكورة هنا فهي المشهورة في كتب النحويين، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٥٧، ٢: ٨٦؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢١٠٩، والتنزيل والتكميل، ١: ٢١٥، ٦: ٦٠، ٦٥، ٦٨، والأزهري، التصريح، ١: ٣٧٥.

(٨٢) عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، الكافي في شرح الهادي، تح محمود فجال، ط ١، عمَّان: دار النور المين، ٢٠٢٠، ٢: ٦٧٨.

(٨٣) بل إن ابن قتيبة حكم بأن رفع "مجلف" ضرورة، قال: "والتكلف من الشعر- وإن كان جيِّدًا محكمًا- فليس به خفاءٌ على ذوي العلم؛ لِتَبَيُّهُمُ فيه ما نزل بصاحبه من طول التفكير، وشدة العناء، ورشح الجبين، وكثرة الضرورات، وحذف ما بالمعاني حاجة إليه، وزيادة ما بالمعاني غنى عنه...، وكتقول الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

وقول عمر-<sup>(٨٤)</sup>خطابا لأبي موسى الأشعري: "عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا صَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوَطًا"<sup>(٨٥)</sup>، أي: ما أَطْلُبُ منك إلا صَرَبَكَ، فإن "لَمَّا" مشددة الميم تأتي بمعنى "إِلَّا"، ومنه: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٨٦)</sup> بتشديد الميم<sup>(٨٧)</sup>.

وإنما أَطْلَبْنَا بَعْضَ الإِطَالَةِ-مع أن ما أتينا به غَيْضٌ من قَيْضٍ-لِتَعْلَمَ أن هذا منهلٌ عذبٌ سائغُ الشراب، وترى كيف تزامت عليه غرائبُ الكَلِمِ [٨] العَرَابِ، ويظهر لك صدق قول ابن جني في الخصائص<sup>(٨٨)</sup>: إن هذا الشَّرَجُ عَوْرٌ من العربية بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، وقد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا.

فهذا جميعه وما نقلناه أوَّلًا عن الكشف يُثَبِّتُ أن الحملَ على المعنى مُطَرِّدٌ وقياسيٌّ موافقٌ لأصول العربية، وأن ما وقع منه في الشعر-كبيت الفرزدق وأمثاله-ليس ضرورةً شعريةً، فإِنْ نَمَّ نَظَرَ به صاحب الكشاف ما ورد من الرفع في القرآن في موضع كان الظاهر فيه وجوبَ النصب، فلا يقال: كيف يُقَاسُ عبارةً الموطأ-وهي نثرٌ-عليه-وهو نَظْمٌ يَسُوغُ فيه ما لا يَسُوغُ في النثر؟، على أن ضرورة الشعر لا تُتَبَّحُّ للشاعر تغييرَ

(٧٦) ينظر قول عمر في: الزمخشري، المفصل، ص ١٠١؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٩٤.

(٧٧) الطارق، ٤.

(٧٨) مجيء "لَمَّا" بمعنى "إِلَّا" حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، وذكر السمين أنه لغة هذلي، وأنكره الفراء وأبو عبيد والجوهري، وأجازه طائفة من النحويين كالزجاج، والزجاجي، والفارسي، وابن السجري، وقال أبو حيان: "وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يُقتصرَ فيها على التركيب الذي وقعت فيه". ينظر في هذه المسألة: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠٥، والفراء، معاني القرآن، ٢: ٢٩، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٨١، والزجاجي، حروف المعاني، ١١؛ والفارسي، المسائل الحلييات، ٢٢٨، والجوهري، الصحاح، لم، ٥: ٢٠٣٣، وابن السجري، الأمالي، ٢: ٥٦٣، ٣: ١٤٥، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٧٤، ٣: ١٤٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٥٥، والتنزيل والتكميل، ٨: ٣٧٧، ومغني اللبيب، ٣٧٠، والسمين، الدر المصون، ٦: ٤٠٧.

(٧٩) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٤١١ فصل: في الحمل على المعنى.

على أننا في غُنيّة عن هذا الاعتذار كُلِّه بما نقلناه من النشر والنظم الواقِعَيْنِ في فصيح الكلام، مع نصوص الأئمة الأعلام.

**الوجه الثاني:** أَنْ نَشغَلَ العاملَ - وهو "يَجِدُ" - بمفعولٍ محذوفٍ، ونرفع "هي" بعد "إِلَّا" على أنه مبتدأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ.

وصحة هذا الوجه تتوقف على جواز أمرين:

- شغل العامل في التفرغ بمحذوف.

- والابتداء بما بعد "إِلَّا".

وهما جائزان.

أما الأول فَلِمَا نقله الدماميني في شرح التسهيل قال<sup>(٨٨)</sup>: قال الشارح<sup>(٨٩)</sup>: واعلم أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَشغَلُ الْعَامِلَ فِي التَّفْرِغِ بِمَحذُوفٍ، وَيُنصَبُ مَا بَعْدَ "إِلَّا" عَلَى [٩] الْإِسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: مَا صَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا، فَ"زَيْدًا" فِي الْمَثَالِينِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَمَعْمُولُ الْفِعْلِ مَحذُوفٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

\*وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِثْرًا<sup>(٩٠)</sup>\*

ذكره السيرافي والرضي: "الأشياء والنظائر، تح عبد العال سالم مكرم، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦، ٢: ٢٠٢.

(٨٨) محمد بن أبي بكر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح محمد المفدي، ط ١، ١٤٠٣، ٦: ١٦-١٨.

(٨٩) يعني الحسن بن قاسم المرادي، ينظر: شرح التسهيل، تح محمد عبيد، ط ١، المنصورة: مطبعة الإيبان، ١٤٢٧، ٥٢٥.

(٩٠) هذا عجز بيت من الطويل، وصدرة:

\*نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ\*

وهو لحذيفة بن أنس الهذلي في: السكري، ديوان الهذليين، ٣: ٢٢؛ وشرح أشعار الهذليين، ٢: ٥٥٨. ولأبي خراش الهذلي في: الجوهري، الصحاح: نفس، ٣: ٩٨٤، وينظر: أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تح عبد السلام هارون، ط ٢، مصر: دار المعارف، ١٩٦٠، ٢: ٤٥٦، ومحمد بن السري بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧، ١: ٢٩١، وابن دريد، جمهرة اللغة، ٣:

ولو سُلِّمَ أَنَّهُ رُفِعَ ضَرُورَةً بَدُونَ ذَلِكَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ رُفِعَ "مسحت" ضرورة كذلك؛ لأن الضرورة تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَقَدْ اندفعت برفع "مجلف" لأجل القافية، فلا يُتَجَاوَزُ قَدْرُهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي نِظَائِرِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ<sup>(٨١)</sup> وَالسِّرَافِيُّ<sup>(٨٢)</sup> وَالرَّضِيُّ<sup>(٨٣)</sup> فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ السِّيُوطِيُّ فِي أَشْبَاهِهِ<sup>(٨٤)</sup>.

فرفع آخر البيت ضرورةً، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضى، وَمَنْ ذَا يَحْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ أَنْ كَلَّ مَا أَتُوا بِهِ مِنَ الْعِلَلِ احْتِيَالٌ وَمَوْهِيَةٌ؟! وَقَدْ سَأَلَ بَعْضُهُمُ الْفَرَزْدَقَ عَنْ رُفِعِهِ إِيَّاهُ، فَشْتَمَهُ، وَقَالَ: عَلِيٌّ أَنْ أَقُولَ، وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَحْتَجُوا". الشعر والشعراء، ١: ٨٨، ٨٩.

(٨٤) ذكر أبو علي في الحجة ١/ ٤١١ أن الأَوَّلَى حَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ الضَّرُورَةِ مَا امْكَنَ.

(٨٥) تكلم السيرافي في أكثر من موضع عن ارتكاب ما تقتضيه الضرورة فقط، وَأَلَّا يُتَجَاوَزُ ذَلِكَ، ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٨٨، ٣: ٢٦٧، ٤: ١٢١. وقال-أيضاً:- "وأما الأخفش فإنه يقول: إذا سميته بالباء من صَرَبَ فالضرورة تدعو إلى أن نزيد عليه ما يُصَيِّرُهُ بمنزلة اسم من الأسماء العربية، وفي الأسماء العربية ما يكون على حرفين كَدَمٍ وَيَدٍ، وَأَوَّلَى مَا نَرُدُّهُ إِلَيْهِ مَا كَانَ فِي الْكَلِمَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذِهِ الْبَاءُ، فَتَرِدُ إِلَيْهَا الضَّادُ، فَتَقُولُ: صَبَّ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَتَكَلَّفَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَزُولُ بِرَدِّ الضَّادِ". السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤: ٨٢.

(٨٦) ذكر رضي أن رفع "مجلف" في بيت الفرزدق محمول على المعنى. ينظر: شرح كافيّة ابن الحاجب، ١: ١٠٤٨، وتكلم في آخر كتابه عن أمّا، وعمّا يجوز الفصل به بينها وبين الفاء، ثم قال: "ولا تُقَدَّمُ مِنْ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ شَيْئِينَ فَصَاعِدًا؛ لِأَنَّكَ لَا تَتَجَاوَزُ قَدْرَ الضَّرُورَةِ". شرح كافيّة ابن الحاجب، ٢: ١٤٢٠.

(٨٧) قال السيوطي: "قاعدة: ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها... ومن فروعها: إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجزور فإنه يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ، وَتَبْقَى الْكِسْرَةُ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ دَعَتْ إِلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ، فَلَا يُتَجَاوَزُ حَمْلُ الضَّرُورَةِ بِإِبْطَالِ عَمَلِ الْعَامِلِ، وَالْكَوْفِيِّ يَرَى فَتْحَهُ فِي حَمْلِ الْجُرِّ قِيَاسًا عَلَى مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْمَبْنِيَّاتِ عَلَى الْكِسْرَةِ ذَكَرَهُ فِي السِّيْطِ. وَمِنْهَا: لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ بِأَكْثَرِ مِنْ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا جَازَ التَّقْدِيمَ لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ مَنْدُفَعَةٌ بِاسْمٍ وَاحِدٍ فَلَمْ يُتَجَاوَزْ قَدْرَ الضَّرُورَةِ،

ففاعل "يُنَجُّ" -سواءً كان مضارعً "نَجَا" أو "أَنْجَى" -  
ضميرٌ مستترٌ يعود إلى "سَالِمٌ"، والتقدير على الأول: ولم يُنَجِّ  
بشيءٍ، وعلى الثاني: ولم يُنَجِّ شيئاً، فليس فيه حذفُ الفاعل على  
كِلَا الوجهين، فلا حُجَّةٌ فيه للكسائيِّ.

قلتُ: ومنه -أيضاً- قولُ عُرْوَةَ بْنِ حِرَامٍ:

يُطَالِبُنِي عَمِّي تَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي -يَا عَفْرَاءُ- إِلَّا تَمَانِيَا<sup>(٩٦)</sup>

فقد تَأَوَّلَ الزنجاني في الكافي نصب "ثمانيا" على حذف  
المستثنى منه، قال<sup>(٩٧)</sup>: كأنه قال: وما لي -يا عَفْرَاءُ- إِبِلٌ أَوْ نُوقٌ  
إِلَّا تَمَانِيَا؛ لأن سياق الكلام يدل عليه.

وقوله: "أبى القلب إلا أم عمرو... البيت السابق، فقد  
تأوله أبو علي -كما في الكافي<sup>(٩٨)</sup>- على أن تقديره: أْبَى الْقَلْبِ كُلِّ  
شَيْءٍ إِلَّا أُمَّ عَمْرٍو، فجعله من باب حذف المستثنى منه.  
ومنه عند الزَّجَّاجِ قولُه -تعالى-: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ  
نُورُهُ﴾<sup>(٩٩)</sup>، فإنه قال فيه<sup>(٩٨)</sup>: إن المستثنى منه محذوف، تقديره:  
ويأبى -أي: وَيَكْرَهُ- كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ. ووافقه على  
ذلك أبو البقاء<sup>(٩٩)</sup> كما في السمين<sup>(١٠٠)</sup>.

(٩٤) البيت من الطويل، وهو هذه الرواية بيت مفرد في ملحق ديوانه، تح  
أَنْطَوَانِ مَحْسَنِ الْقَوَالِ، ط ١ بيروت: دار الحيل، ١٤١٦، ٥٣، وينظر: أحمد  
بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، تح فايز دياب، ط ٢، القاهرة: دار  
السلام، ١٤٢٨، ٢٢٢، والبغدادي، خزائن الأدب، ٣: ٣٧٥، ٣٧٩،  
ولكنه ورد في ديوانه، ٤٤، من قصيدة طويلة، تبلغ عدة أبياتها واحداً  
وعشرين ومئة بيت برواية:

يُكَلِّفُنِي عَمِّي تَمَانِينَ بَكْرَةً وَمَالِي -يَا عَفْرَاءُ- عَزْبَرٌ تَمَانٍ

(٩٥) الزنجاني، الكافي في شرح الهادي، ٢: ٩٠٢، ٩٠٣.

(٩٦) السابق، الورقة ٧٦: ب.

(٩٧) سورة البقرة: ٣٢.

(٩٨) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٤٤٤.

(٩٩) جمع أبو البقاء بين مذهب الزجاج ومذهب غيره، فقال: "يَأْتِي  
بِمَعْنَى يَكْرَهُ، وَيَكْرَهُ بِمَعْنَى يَمْنَعُ، فَلِذَلِكَ اسْتُثْنِيَ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ،  
وَالْتَقْدِيرِ: يَأْتِي كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا إِنْتَمَّ نُورُهُ". التبيان في إعراب القرآن، ٢:  
٦٤١.

(١٠٠) السمين الحلبي، الدر المنصون، ٦: ٤١.

أي: لم يُنَجِّ بشيءٍ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ، ومن ذلك قوله:

\*هَلْ هُوَ إِلَّا الذُّئْبُ لَأَقَى ذِيبًا؟\*<sup>(٩٦)</sup>

رُوِيَ برفع الذئب على التفرغ، وبنصبه على تقدير الخبر،  
أي: هل هو شيءٌ إِلَّا الذئبُ؟

وهذا إنما يكون فيما أَمَكَّنَ حَذْفُهُ، فلو قلت: ما قامَ إلا  
زيدٌ، لم يجز النصب؛ لأن الفاعل لا يُحذف، وأجاز الكسائيُّ  
النصبَ على الاستثناء، وَحَذَفَ الفاعل على مذهبه<sup>(٩٧)</sup>. قلتُ:  
إن كان الفعل من قوله: "لَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ" مضارعً  
"نَجَا" وَرَدَ على الشارح، وكان حجةً للكسائيِّ، ولكن لا  
تُحَرَّرُ الروايةُ فيه الآن. انتهى كلام الدماميني.

يريد: أن "لم يُنَجِّ" إن كان مضارعً "نجا" طَلَبَ فاعلاً،  
وقد حُذِفَ، فهو حُجَّةٌ للكسائيِّ على الشارح في مَنْعِهِ حَذْفَ  
الفاعل، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ صَدَرَ البيت على ما في لسان  
العرب<sup>(٩٧)</sup>:

\*نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ\*

١٣١٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/١٧٥، وأبو حيان، ارتشاف  
الضرب، ٢: ١٥٠٥، والتذييل والتكميل، ٧: ١٠٧، ٨: ١٧٩.

(٩١) هذا بيت من الرجز المشطور، لم أقف على قائله، وهو في الأصل  
وفي تعليق الفرائد: "الاقى ذئبا"، والصواب ما أثبتته؛ لأن أبا حيان أنشد  
بيتاً بعده، وهو قوله:

\*كِلَاهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصَيِّبَا\*

بقافية الباء المدروفة بياء اللد، ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل  
والتكميل، ٨: ١٧٩، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،  
الرياض: أضواء السلف، ١٦٥، وارتشاف الضرب، ٢: ١٥٠٥، ومحمد  
بن يوسف ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد، تح علي  
محمد فاخر وآخرين، ط ١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨، ٥: ٢١٢٨.

(٩٢) حكاه عنه ابن قتيبة في المعاني الكبير في أبيات المعاني، ط ١، بيروت:  
دار الكتب العلمية، ١٤٠٥، ٢: ٩٧٢، وينظر: أبو حيان، ارتشاف  
الضرب، ٢: ١٥٠٥، والسيوطي، اللمع، ١: ٥١٢، ٢: ١٨٧، ٣: ٩٦.

(٩٣) ابن منظور: اللسان، نفس ٦: ٢٣٤، جفن ١٣: ٨٩، نجو ١٥:  
٣٠٥، والرواية في الموضوع الأخير: "نجا عامراً".

أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسندُ إليها، أما الأولى فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسيطرٍ. إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ. فَيَعذِّبُهُ اللهُ﴾<sup>(١٠٤)</sup>، قال ابن خروف<sup>(١٠٥)</sup>: "مَنْ" مبتدأ، و"يَعذِّبُهُ اللهُ" الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم<sup>(١٠٦)</sup>: ﴿فَشَرُّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١٠٧)</sup>: إن "قَلِيلٌ" مبتدأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ، أي: لم يشربوا. وقال جماعة في ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾<sup>(١٠٨)</sup> بالرفع: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر<sup>(١٠٩)</sup>. ونقل مُحشِّبه الدُّسوقي<sup>(١١٠)</sup> عن ابن مالك أنه قال في التوضيح على الجامع الصحيح<sup>(١١١)</sup>: حَقَّ المستثنى بـ"إِلَّا" من

(١٠٤) سورة الغاشية: الآيات ٢٢: ٢٤.

(١٠٥) لم أفق عليه في شَرْحِي ابن خروف للكتاب وجمل الزجاجي، وحكاه عنه ابن مالك في شرح التسهيل، ٢: ٢٦٦، وابنه في شرح الألفية، ٢١٣، وأبو حيان في التذليل والتكميل، ٨: ١٥٤.

(١٠٦) نسبة إليه ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل، ٢٨٢، وابن مالك في شرح التسهيل، ٢: ٢٦٦، وأبو حيان في التذليل والتكميل، ٨: ١٥٤، وليس في معاني القرآن للفراء.

(١٠٧) سورة البقرة: ٢٤٩، وقد تقدم تخريج القراءة.

(١٠٨) سورة هود: ٨١، قرأ: "امرأتك" بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر: أحمد بن موسى بن مجاهد، السبعة في القراءات، تح شوقي ضيف، ط ٣، القاهرة: دار المعارف، ٣٣٨، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤: ٣٦٩، وعثمان بن سعيد الداني، التيسير في القراءات السبع، تصحيح: أوتو برتزل، بغداد: مكتبة المثنى، ١٢٥، وأبو حيان، البحر المحيط، ٦: ١٨٩، ومحمد بن محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢: ٢٩٠.

(١٠٩) ممن ذهب إلى هذا: ابن مالك في شرح التسهيل، ٢: ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٣، وأبو حيان في التذليل والتكميل، ٨: ١٥٥.

(١١٠) مصطفى محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على معني اللبيب، القاهرة: دار الطباعة العامرة، ٢: ١٠٦.

(١١١) محمد بن عبد الله بن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لشكالات الجامع الصحيح، تح محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٤١-٤٣، وقد اختصر المؤلف كلام ابن مالك.

فَثَبَّتْ بذلك أن تقدير المستثنى منه في الكلام الذي صُوِّرَتْهُ التفرغ، ورُدُّهُ بذلك إلى الكلام التام = لغة لبعض العرب، وأن هذا التقدير جائز عند الزجاج وأبي علي والزجاجي وأبي البقاء وأبي حيان<sup>(١١٢)</sup> شارح التسهيل وغيرهم، لا سيما إذا دَعَتْ صناعة الإعراب إليه في تركيب من التراكيب.

وأما [١٠] الثاني<sup>(١١٣)</sup> فلأنه إذا جاز عربية شَغُلَ العامل بمحذوف فلا شك أن نَصَبَ ما بعد "إِلَّا" في غير موضع النصب - مع كَوْنِ الكلام صُوِّرَتْهُ صورة المستثنى المَفْرَغ - دليل على أن المستثنى منه محذوفٌ ومُقَدَّرٌ في الكلام؛ إذ النَّصَبُ المذكور مبنيٌّ عليه، وما هو محذوفٌ للدليل فكالثابت، فالكلام إذا مَفْرَغٌ في الصورة، تامٌّ في الحقيقة، فمن ثَمَّ أَجْرَتِ العَرَبُ ذلك مُجْرَى الكلام التام، بإعطائهم إيَّاه حُكْمَ الاستثناء من الكلام التام، وهو النصب الذي لا يقتضيه العامل لو كان مَفْرَغًا، فليس ذلك إلا لِكَوْنِ الكلام تامًّا عندهم في التقدير.

فِيَنِي عليه أنه يَسُوغُ بذلك التقدير كُلُّ ما يَسُوغُ في الاستثناء من الكلام التام من النصب على الاستثناء، والإِثْبَاعِ على البَدَلِيَّةِ بشرطه، وهما الوجهان المشهوران عند عامة النحاة، والرفع على الابتداء مع ذكر الخبر وحذفه، وهذا الوجه قد أغفله كثيرون منهم، ولكن نَبَّهَ على جوازه المحققون.

قال في المغني في آخر مبحث الجمل التي لها محل من الإعراب<sup>(١١٤)</sup>: تنبيه: هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محلٌّ في سَبْعِ جَارٍ على ما قَرَّرُوا، والحقُّ أنها تَسَعُ، والذي

(١٠١) ذهب إليه أبو حيان في البحر المحيط، ٥: ٤٠٥، والتذليل والتكميل، ٨: ١٧٩، ولكنه في مواضع أخرى يرى أن "يأتى" يتضمن معنى النفي - كما في القول الأول هنا -، ينظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٠٣؛ والبحر المحيط، ١: ٢٤٩؛ والتذليل والتكميل، ٨: ٢١١.

(١٠٢) يعني الأمر الثاني الذي ذكره قبل ذلك، وهو: الابتداء بها بعد "إِلَّا".

(١٠٣) ابن هشام، معني اللبيب، ٥٥٨.

لَمَنْ طَلَّلَ عَافِي الْمَحَلِّ ذَفِينٌ؟ عَفَا آيَةٌ إِلَّا خَوَالِدُ جُونٌ<sup>(١١٤)</sup>  
 فثَبَّتَ بهذا-بلا ريب-جوازُ الأمرين، وهما: شَعْلُ العامل  
 في التفرغ بمحذوف، وَرَفَعُ ما بعد "إِلَّا" على أنه مبتدأ،  
 فحيثُذ يسوغُ لنا أن نُقَدِّرَ بعد "يَجِدُ" مفعولًا يَشغَلُهُ عن  
 العمل في الضمير الواقع بعد "إِلَّا"، ويكون الضمير مبتدأ  
 محذوف الخبر، ويكون التقدير: إن لم يجد شيئاً أو هَدَبًا إِلَّا هِيَ  
 مَوْجُودَةٌ، أي: لَكِنَّ الشَّأْءَ موجودٌ.

ثم لا يخفى أنك إذا قَدَّرْتَ ما بعد "إِلَّا" في هذا الكلام  
 وأشباهه مبتدأ، فإن كان في الكلام ما يَصْلُحُ لأن يكون خبرًا  
 فهو الخبر، وإلا قَدَّرْتَ خَبْرًا صالحًا كما تقدم بيانه، وأنه بذلك  
 يكون ما بعد "إِلَّا" جملةً، فإن طابقت تلك الجملة تعريفَ  
 الاستثناء المتصل كانت مُخَصَّصَةً لعموم الجملة المستثناة منها  
 قبل "إِلَّا"، وإن لم تطابق ذلك كان الاستثناء منقطعًا، فلا  
 تخصيص، فإن أَرَدْتَ الوقوف على ذلك تفصيلًا فارجع إلى ما  
 ذكرناه في تعريف الاستثناء المتصل والمنقطع في كتب النحو  
 والأصول، وإلى ما ذكرناه في الاستثناء في مبحث مَخَصَّصَاتِ  
 العامِّ في كتب الأصول، فلا نُطِلُّ بذكر ذلك، وبالله التوفيق.

**الوجه الثالث:** أن يكون ضمير الرفع الذي هو "هي"  
 بعد "إِلَّا" في العبارة المذكورة فاعلاً بالفعل الذي هو "يَجِدُ".  
 ولا بُدَّ لإثبات جواز هذا الوجه بما فيه مَقْنَعٌ وتوضيحه  
 من تمهيد مقدمة، وهي أن أئمة العربية قد ذكروا لـ"وَجَدَ"

كلام [تأم] <sup>(١١٥)</sup> مُوجِبٌ أَنْ يُنْصَبَ، مفردًا كان أو مُكَمَّلًا معناه  
 بما بعده، نحو: ﴿إِنَّا لَمُنَجِّوهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلَّا امْرَأَتُهُ قَدَرْنَا إِنَّمَا  
 لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾<sup>(١١٦)</sup>، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في  
 هذا إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا [بالاتداء]<sup>(١١٧)</sup>  
 ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الأول قول أبي قتادة: "قَدْ أَحْرَمُوا  
 كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ"<sup>(١١٨)</sup>، ف"إِلَّا" بمعنى "لَكِنَّ"، و"أبو  
 قتادة" مبتدأ، و"لَمْ يُحْرَمْ" خبره، ومن الثاني قوله-ﷺ:-  
 "وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ"<sup>(١١٩)</sup>، أي: لَكِنَّ اللَّهَ  
 يَعْلَمُ ذلك. انتهى.

قلت: ومنه-أيضًا-قوله-ﷺ:- "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ  
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَعَلَّيْهِ الْجُمُعَةُ، إِلَّا امْرَأَةً، أَوْ مَسَافِرًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ  
 مَرِيضًا"<sup>(١٢٠)</sup>، رواه الدارقطني [١١] وغيره، وقوله-ﷺ:-  
 "كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمَجَاهِرُونَ"<sup>(١٢١)</sup>، وقول الشاعر:

(١١٢) زيادة يقتضيها السياق من شواهد التوضيح والتصحيح.

(١١٣) سورة الحجر: ٥٩، ٦٠.

(١١٤) زيادة يقتضيها السياق من شواهد التوضيح والتصحيح.

(١١٥) جزء من حديث رواه البخاري عن أبي قتادة السلمي الأنصاري  
 في الجامع المسند الصحيح، تح محمد زهير الناصر، ط ١، بيروت: دار  
 طوق النجاة، ١٤٢٢: ٣: ١٣، كتاب جزاء الصيد، باب: لا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ  
 إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالَ، وعند مسلم برواية: "أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ، إِلَّا  
 أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ". مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح  
 المختصر، تح محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢:  
 ٨٥٣، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم.

(١١٦) رواه البخاري بسنده عن ابن عمر-رضي الله عنهما- في الجامع  
 المسند الصحيح، ١١٦: ٩، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ-تَعَالَى-: ﴿عَالِمُ  
 الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾.

(١١٧) رواه الدارقطني والطبراني عن جابر، ينظر: سنن الدارقطني، تح  
 شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤، ٢:  
 ٣٠٥، كتاب الجمعة، باب من تجب عليه الجمعة، وسليمان بن أحمد  
 الطبراني، المعجم الكبير، تح حمدي السلفي، ط ٢، بيروت: دار إحياء  
 التراث العربي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ٨: ٣٢١، والمعجم الأوسط،  
 القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥، ٧: ٣٥٤، وينظر-أيضًا-: أحمد بن الحسين

البيهقي، شعب الإيبان، تح عبد العلي عبد الحميد، ط ١، الرياض: مكتبة  
 الرشد، ١٤٢٣، ٤: ٤٢٣.

(١١٨) روايته في كتب الحديث: "إلا المجاهرين"، البخاري، الجامع  
 الصحيح، ٨: ٢٠، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه؛ ومسلم،  
 المسند الصحيح، ٤: ٢٢٩١، كِتَابُ الرَّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ هَتِكِ  
 الْإِنْسَانِ بِسِتْرِ نَفْسِهِ.

(١١٩) البيت من الطويل، لأبي نواس الحسن بن هانئ، ديوان أبي نواس،  
 شرح محمود واصف، ط ١، مصر: المطبعة العمومية، ١٨٩٨، ٣٣٧،  
 وإيراده هنا للتمثيل، لا للاستشهاد؛ لأن أبا نواس ليس ممن يُجْتَنَّبُ شعره.

معاني متعددة: العِلْمُ، والظَّنُّ، والإِصَابَةُ، والغَضَبُ، والإِيسَارُ أي: الاستغناء، والاهتمام أي: الحُزْنُ، والمحبة. وهو في الأول مُتَعَدٌّ إلى مفعول واحد؛ لأنه بمعنى العِرْفَانِ، وفي الثاني مُتَعَدٌّ إلى مفعولين، وفي الثالث مُتَعَدٌّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وفي الرابع مُتَعَدٌّ إلى واحد بـ"عَلَى"، وفي الخامس والسادس لا يَتَعَدَّى، وفي السابع مُتَعَدٌّ إلى واحدٍ بلباء الموحدة الجارة، كما فَصَّلَهُ في تاج العروس في آخر مادة "وجد"<sup>(١٢٠)</sup>.

والمعنى الثالث الذي هو الإصابة قد يُعَبَّرُ عنه بالتَمَكُّنِ والقُدْرَةِ، ولا يخفى أن هذا المعنى هو المناسب إِرَادَتُهُ في العبارة التي نحن بصددنا دون بقية المعاني؛ لأن العلماء قد فسروا "وَجَدَ" في المواضع التي تُشْبِهُ مسألتنا بـ"قَدَرَ" و"تَمَكَّنَ" ونحوهما من المعاني، وهي من وجوه الإصابة، فعلى هذا يكون "يَجِدُ" [١٢] متعدياً إلى مفعول واحد.

على أن ابن دُرُسْتُوِيَه قال في شرح الفصيح<sup>(١٢١)</sup> - كما نقله عنه السيوطي في المزهرة<sup>(١٢٢)</sup> -: هذه اللفظة - أي وَجَدَ - من أقوى حُجَجٍ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَتَّفِقُ لَفْظُهُ، ويختلف معناه؛ لأن سيبويه ذَكَرَهُ في أَوَّلِ كِتَابِهِ<sup>(١٢٣)</sup>، وجعله من الأصول المَقْدَمَةِ، فَظَنَّ مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلِ الْمَعَانِي، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْحَقَائِقَ أَنَّ هَذَا لَفْظٌ وَاحِدٌ قَدْ جَاءَ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنَّا هَذِهِ الْمَعَانِي كُلُّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِصَابَةُ الشَّيْءِ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، وَلَكِنْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمَصَادِرِ... إِلَى آخِرِ عِبَارَتِهِ.

ويؤيده ما في تاج العروس عن المصنف<sup>(١٢٤)</sup> عن أبي القاسم الأصبهاني<sup>(١٢٥)</sup>: **الْوُجُودُ أَضْرَبُ، وَوُجُودٌ يَأْخُذُ الْحَوَاسَّ الْحَمْسَ، نَحْوُ: وَجَدْتُ زَيْدًا، وَوَجَدْتُ طَعْمَهُ وَرَائِحَتَهُ وَصَوْتَهُ وَخُشُونَتَهُ، وَوُجُودٌ بِقُوَّةِ الشَّهْوَةِ نَحْوُ: وَجَدْتُ الشَّبَّحَ، وَوُجُودٌ أَمَدَهُ الْغَضَبُ كَوُجُودِ الْحَرْبِ وَالسَّخَطِ، وَوُجُودٌ بِالْعَقْلِ أَوْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ، كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةِ النَّبُوَّةِ. وَمَا نُسِبَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْوُجُودِ فَبِمَعْنَى الْعِلْمِ الْمُجَرَّدِ؛ إِذْ كَانَ اللَّهُ -تَعَالَى- مُنَزَّهًا عَنِ الْوُصْفِ بِالْجَوَارِحِ وَالْآلَاتِ، نَحْوَ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لَأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(١٢٦)</sup>. انتهى.**

فإنه صريح في أن هذه المعاني المختلفة ظاهراً معنى واحد، وهو الإصابة المُعَبَّرُ عنها بالوجود، إلا أنها اختلفت باعتبار وسائل الإصابة واختلافها.

فإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَأَصَّلُ لَنَا أَصْلٌ، وَتَتَأَسَّسُ قَاعِدَةٌ بِالتَّأَمُّلِ فِي كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أُمَّةِ اللِّسَانِ، وَهِيَ أَنَّ الإِصَابَةَ الَّتِي هِيَ مَعْنَى "وَجَدَ" وَأَشْبَاهَهَا مِنَ النَّبْلِ وَالْبُلُوغِ وَالتَّلْقِيِّ مِمَّا يَحْتَاجُ بِسَبَبِ تَعَدِّيِّهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ إِلَى شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ، وَالأَخَرُ مَفْعُولٌ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِسْنَادُ كُلِّ فِعْلٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ تَجَاذَبَا ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَتَحَقَّقَ وَقُوعُهُ بِهِمَا وَبَيْنَهُمَا، وَاعْتِبَارُهُ فَاعِلاً، وَاعْتِبَارُ الأَخَرِ مَفْعُولاً، إِلا أَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ الشَّيْئَانِ الْمَذْكُورَانِ

(١٢٤) المصنف هو الفيروزآبادي، وقد ذكر هذا في بصائر ذوي التمييز، ١٦٣/٥.

(١٢٥) الزبيدي، تاج العروس، وجد، ٩: ٢٦١، ٢٦٢. وأبو القاسم الأصبهاني هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحيّ التِّيْبِيُّ، قَوَائِمُ السَّنَةِ، مِنْ أَعْلَامِ الْحِفَاظِ، إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالحَدِيثِ وَاللُّغَةِ، مِنْ كِتَابِهِ: الجَامِعُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالإِيضَاحُ فِي التَّفْسِيرِ، وَتَفْسِيرَانِ آخِرَانِ، تَوَفِيَ سَنَةَ ٥٣٥. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤: ٤٦٩، والزركلي، الأعلام، ١: ٣٢٣.

(١٢٦) سورة الأعراف: ١٠٢.

(١٢٠) محمد بن محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ط ٢،

الكويت: وزارة الإرشاد والأبناء، ١٤٠٧، وجد، ٩: ٢٦١.

(١٢١) عبد الله بن جعفر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح محمد بدوي المختون، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩، ١٨٨، وقد ذكر المعاني التي ذكرها المؤلف هنا.

(١٢٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها،

تح محمد أحمد جاد المولى وزميله، ط ٣، القاهرة: دار التراث، ١: ٣٨٤.

(١٢٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤، هذا باب اللفظ للمعاني.

ومن هذا-أيضاً-قوله-تعالى:- ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلَّا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾<sup>(١٣٣)</sup>، فإن العامة قرأت: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلَّا أَقُولَ﴾ بـ"عَلَى" التي هي حرف جرّ داخله على "أَنَّ" وما في حيزها، وحاصل المعنى عليها: أَنَّ موسى حقيقٌ-أي واجب- على قول الحق، فقيل: هذا بحسب الظاهر لا يُعقل؛ لأن الفعل أو التركّب يجب على الرجل، ولا يجب الرجل على الفعل أو الترك، فحاول المفسرون حتى رجعت هذه القراءة في المعنى إلى معنى قراءة نافع: "عَلَى" بتشديد الياء مُرَكَّبَةً من "عَلَى" التي هي حرف جرّ، داخله على ياء المتكلم بوجوه:  
-منها: حَمَلُ الكلام على القَلْبِ<sup>(١٣٤)</sup>.

واعترض بأنه إنما يجوز إذا تَصَمَّنَ نكتته، ولا نكتة هنا، وبأنه إنما يُحْمَلُ الكلامُ عليه عند اقتضاء الضرورة إيّاه، فينبغي تَنزِيهُ القرآن عنه<sup>(١٣٥)</sup>.

(١٣٣) سورة الأعراف: ١٠٥.

(١٣٤) وهي قراءة أبان عن عاصم-أيضاً-، وفيها قراءات أخرى، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ٢٨٧، ٣٠١، والداني، التيسير في القراءات السبع، ١١١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٥: ١٢٧، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢٧٠؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ٢: ٥٥.

(١٣٥) هذا قول الزمخشري في الكشاف: ٢: ١٣٧، وهو أحد الأوجه التي ذكرها في قراءة الجمهور، وينظر: عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، إيراز المعاني من حرز الأماني، تح إبراهيم عطوة عوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ٤٧٩، وعبد الله بن عمر البيضاءوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح محمد المرعشلي، ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨، ٣: ٢٦، والحسين بن عبد الله الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ط ١، دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤، ٦: ٥٠١، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٥: ٤٠١، والبغداد، "الخزانة"، ٥: ٢٩٣.

(١٣٦) هذا اعتراض أبي حيان في البحر المحيط، ٥: ١٢٤، كما وصف أبو شامة المقدسي رأيي الزمخشري هذا بالتعسف، ينظر: إيراز المعاني، ٤٧٩، وينظر-أيضاً-: عبد الله بن أحمد النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح يوسف علي بدوي، ط ١، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩، ١: ٥٩١.

متساويين في قابلية الإسناد على وجه الفاعلية إليه، وأخرى يكون أحدهما متميزاً بزيادة قابلية لذلك، بأن يكون ذاتاً، والآخر صفةً ومعنى من المعاني، أو يكون عاقلاً، والآخر غير عاقل، فحينئذ يكون الإسناد إلى المتميز على وجه الفاعلية هو الظاهر المعروف، والإسناد إلى الآخر ليس كذلك.

وقد وَقَعَ كُلُّ من الإسنادين مجتمعا في تركيب واحد، ومتفرقا في [١٣] تراكيب متعددة، فمن الأول قوله-تعالى:- ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾<sup>(١٣٦)</sup>، فَرِيٌّ برفع "آدم" ونصب "كلمات" بالكسرة، وهي قراءة العامة، وقرأ ابن كثير بنصب "آدم" ورفع "كلمات"<sup>(١٣٧)</sup>.

قال الفراء في تفسيره<sup>(١٣٨)</sup>: والمعنى-والله أعلم-واحد؛ لأن ما لَقِبَكَ فقد لَقِبْتَهُ، وما نَالَكَ فقد نَلْتَهُ. وفي السمين<sup>(١٣٩)</sup>: وذلك أن مَنْ تَلَقَّاكَ فقد تَلَقَّيْتَهُ، فَتَصَحُّ نِسْبَةُ الفعل إلى كل واحد منهما.

ومنه قوله-تعالى:- ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١٤٠)</sup>، قال السمين<sup>(١٤١)</sup>: الجمهور على نصب "الظالمين" مفعولا، و"عهدي" فاعل، أي: لا يَصِلُ عهدي إلى الظالمين فَيَدْرِكُهُمْ، وقرأ قتادة والأعمش وأبو رجاء: "الظالمون" رفعا بالفاعلية، و"عهدي" مفعول به، والقراءتان ظاهرتان؛ إذ الفعل تصحُّ نِسْبَتُهُ إلى كلِّ منهما، فَإِنَّ مَنْ نَالَكَ فقد نَلْتَهُ، والنَّيْلُ: الإدراك.

(١٢٧) سورة البقرة: ٣٧.

(١٢٨) ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ١٥٤، والداني، التيسير، ٧٣؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢١١، وأحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح شعبان محمد إسماعيل، ط ١، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧، ٣٨٨: ١.

(١٢٩) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٨.

(١٣٠) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٢٩٥.

(١٣١) سورة البقرة: ١٢٤.

(١٣٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٢: ١٠٣، ١٠٤.

[١٤] رُوِيَ بِرَفْعٍ "أَفَوَاهُ" وَنَصْبِهِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: قَرَعَتْ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ الْقَوَاقِيرَ، وَعَلَى الثَّانِي: قَرَعَتْ الْقَوَاقِيرُ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ، فَأُسْنِدَ الْقَرَعِ إِلَى الْأَفَوَاهِ تَارَةً، وَإِلَى الْقَوَاقِيرِ أُخْرَى، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ<sup>(١٤١)</sup>: وَصَحَّ الْوَجْهَانِ لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا قَارَعٌ وَمَقْرُوعٌ.

ومما ورد من ذلك متفرقاً في التراكيب المتعددة: ﴿أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا﴾<sup>(١٤٢)</sup>، ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(١٤٣)</sup>، ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(١٤٤)</sup>، ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا﴾<sup>(١٤٥)</sup>، ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾<sup>(١٤٦)</sup>، ﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾<sup>(١٤٧)</sup>، ﴿أَوَلَيْكَ يَنَاهُهُمْ نَصِيْبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾<sup>(١٤٨)</sup>، فالنصيب هنا-والله أعلم- على ما اختاره ابن جرير الأعمال والأعمار والأرزاق<sup>(١٤٩)</sup>، وقد أُسند فعل "يَنَالُ" إليه.

ومن هذا-أيضاً، مع كون الإسناد إلى غير ما يظهر له

الإسنادُ على رأي البصريين-قول الأعشى ميمون:

وَإِنْ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَسَيْدَاءٌ سَمَلَتْ

تُسْرَبُ فِيهَا الْخُمْرُ. وينظر: المبرد، المتقضب، ١: ١٥٩، والأنباري، الإنصاف، ١: ١٩٠، وابن منظور، لسان العرب، قفر ٥/٣٩٦؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨٢، ١١: ٨٩، والأزهري، التصريح، ٢: ٨، والبغدادى، الخزانة، ٤: ٤٩١.

(١٤١) ابن هشام، معني اللبيب، ص ٦٩٤.

(١٤٢) سورة آل عمران: ١٦٥.

(١٤٣) سورة الإسراء: ٢٣.

(١٤٤) سورة آل عمران: ٩٢.

(١٤٥) سورة التوبة: ١٢٠.

(١٤٦) سورة البقرة: ٢٦٦.

(١٤٧) سورة آل عمران: ٤٠.

(١٤٨) سورة الأعراف: ٣٧.

(١٤٩) ينظر: محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح أحمد شاكر، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠، ١٢: ٤١٤، وقد حكاه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وَأَجِيبَ<sup>(١٣٧)</sup> بَأَنَّ الْمُخْتَارَ جَوَازُهُ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَرَادِ، وَأَمَّنِ الْإِلْتِبَاسَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

\*وَتَشَقَّى الرَّمَاحَ بِالضَّبَّاطِرَةِ الْحُمْرِ<sup>(١٣٨)</sup>\*

فِي الْمَعْنَى: وَتَشَقَّى الضَّبَّاطِرَةُ-أَي: الضَّحَامُ الَّذِينَ لَا غَنَاءَ عِنْدَهُمْ-بِالرَّمَاحِ، فَقَلَبَ لَوْضُوحِ الْمَرَادِ. -ومنها: أَنَّهُ مِنْ بَابِ أَنْ مَا لَزِمَكَ فَقَدْ لَزِمْتَهُ<sup>(١٣٩)</sup>.

ومعنى ذلك أنه قال: إِنِّي حَقِيقٌ-أَي وَاجِبٌ-عَلَيَّ قَوْلُ الْحَقِّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ وَجُوبَهُ عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ مَجَازًا عَنِ لُزُومِهِ لَهُ بَعْلَاقَةُ اللَّزُومِ، فَإِنَّ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَلَازِمَةٌ، فَعَبَّرَ عَنِ لُزُومِهِ لِلْوَاجِبِ بِوَجُوبِهِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ حَسَنَةٌ.

ومن هذا-أيضاً، لكن مع عدم تميُّز أحد الشئيين بزيادة قابلية للإسناد-قوله:

أَفَى تَلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ<sup>(١٤٠)</sup>

(١٣٧) هذا جواب السمين الحلبي في الدر المصون، ٥: ٤٠٢.

(١٣٨) هذا عجز بيت من الطويل، وصدوره:

\*وَتَرَكَّبُ خَيْلًا لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا\*

وهو لِحْدَاشِ بْنِ زَهْرٍ الْعَامِرِيِّ، يَنْظُرُ: شِعْرُ حِدَاشِ بْنِ زَهْرٍ، دِمَشْقُ: مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ١٤٠٦، ٧٩، وَرَوَاتِهِ فِيهِ: "وَنَعَصِي الرَّمَاحَ"، وَالضَّبَّاطِرَةُ جَمْعُ الضَّبَّاطِرِ وَالضَّبَّاطِرِ وَالضَّبَّاطِرِ، وَالْمَرَادُ: وَتَشَقَّى الضَّبَّاطِرَةُ بِالرَّمَاحِ أَيْ: يُقْتَلُونَ بِهَا، وَذَكَرَ ابْنُ قَتَيْبَةَ أَنَّهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ عَلَى الْغَلْطِ، يَنْظُرُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بِنِ قَتَيْبَةَ، تَأْوِيلُ مَشْكَلِ الْقُرْآنِ، تَحَ السَّيِّدِ أَحْمَدُ صَقْرٌ، الْقَاهِرَةُ: دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، ١٩٨، وَيَنْظُرُ: الْبَصْرِيُّ، مَجَازِ الْقُرْآنِ، ٢: ١١٠، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْأَخْفَشِ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، تَحَ هَدَى قِرَاعَةَ، ط ١، الْقَاهِرَةُ: مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، ١٤١١: ١: ١٤١، وَابْنُ السَّرَاجِ، الْأَصُولُ، ٣: ٤٦٥، وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ: ضَطْر، ٤: ٤٨٩؛ وَأَبُو حَيَّانٍ، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، ٦: ٢٨٠.

(١٣٩) قَالَهُ الزَّخْمَشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ، ٢: ١٣٧، وَيَنْظُرُ: الْمَقْدِسِيُّ، إِبْرَازِ الْمَعَانِي، ٤٧٩؛ وَابْنُ بِيضَاوِي، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، ٣: ٢٦، وَالسَّمِينُ، الدَّرِ الْمَصُونُ، ٥: ٤٠١؛ وَابْنُ الْبَغْدَادِيِّ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ٥: ٢٩٣.

(١٤٠) مِنَ الْبَسِيطِ لِلْأَقْبِشِيِّ الْأَسَدِيِّ، يَنْظُرُ: مُحَمَّدُ عَلِي دَقَّةٌ، دِيوَانُ الْأَقْبِشِيِّ الْأَسَدِيِّ، ط ١، بِيْرُوت: دَارُ صَادِرٍ، ١٩٩٧، ٧٥، وَالتَّلَادُ: الْمَالُ الْقَدِيمُ الْأَصْلِيُّ، وَالتَّشْبُّبُ: الْمَالُ وَالْعَقَارُ، الْقَوَاقِيرُ: جَمْعُ قَاقُورَةٍ أَوْ إِي

واعتَرَضَ عليهم بأن المعنى عليه: أن الاستجابة مُتَّصِفَةٌ  
بأنَّ وَجَبَ عليها الحقُّ، ولا يُعْرَفُ ذلك، بل المعروف أن  
يقال: زيدٌ حَقِيقٌ بالاستجابة، فيُسْنَدُ إلى الذات، ولا يقال:  
الاستجابة حقيقةٌ بزيد.

وأجيبَ عنه بأنه نظير قراءة العامة: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ آلَا أَقُولُ  
عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾<sup>(١٥٤)</sup> بتخفيف الباء من "على"، وقد  
استُشْكِلَتْ بنظير هذا الإشكال، فدُفِعَ عنها الإشكالُ  
بتوجيهات يَصِحُّ [١٥] إجراؤها هنا، فيندفع الإشكالُ.

فبهذا البيان الكافي تَحَقَّقَ -بلا ريبٍ- صحَّةُ الأصل  
والقاعدة اللَّذَيْنِ ذكرناهما من جواز الإسناد إلى الشئيين  
اللَّذَيْنِ يَسْتَدْعِيهِمَا مِثْلُ هذه الأفعالِ<sup>(١٥٥)</sup>، فلا عَرَوَ أنه يجوز لنا  
أن نجعل "يُجِدُّ" في العبارة المذكورة مسنداً إلى ضمير الشاةِ،  
ومفعولُ الفعل يكون ضميراً محذوفاً يعود على الشخص  
المعبر عنه بـ"من" في أول الكلام، ولا ينافي ذلك عدمُ  
تأنيث الفعل بالتاء المثناة فَوْقُ في أوله؛ لأنه يجوز في مثل  
ذلك التذكير والتأنيث، فالعامة قرأت: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ  
إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾<sup>(١٥٦)</sup> بالتذكير، وقرأ الحسن: ﴿لَا تُرَىٰ إِلَّا  
مَسَاكِينُهُمْ﴾<sup>(١٥٧)</sup> بالتأنيث، ومن التأنيث قول ذي الرمة:

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْقُوقٌ<sup>(١٥٨)</sup>  
وتوضيح ذلك: أن الظاهر أن "محقوقة" ذات مُتَّصِفَةٌ بأنَّ  
وَجَبَ عليها الحقُّ، ولَمَّا لم يكن في الكلام مَن يَصْلُحُ لهذا  
الائْتِصَافِ إلا ذاتان- وهما "امرؤ" والمخاطبة بضمير  
"إِلَيْكَ"- فهما مشتركان في الصلاحية للائْتِصَافِ بذلك،  
وكانت علامة التأنيث في "مَحْقُوقَةٌ" مُعَيَّنَةً أن المخاطبة هي  
المسند إليها هذا الائْتِصَافُ حقيقةً<sup>(١٥٩)</sup>، ولكن سياق التركيب  
مُوجِبٌ؛ لأنَّ المسند إليه "محقوقة" على الخبرية هو "امرؤ"  
المُحَدَّثُ عنه، وَلَرِمَ على ذلك أنه خَبَرٌ جَرَى على غير مَنْ هو  
له، ولم يبرز فيه ضمير المخاطبة المذكورة.

احتجَّ به الكوفيون بناءً على الظاهر المذكور على عدم  
وجوب إبراز الضمير في مثل ذلك<sup>(١٦٠)</sup>.

فردَّ البصريون هذا الاحتجاج بأن "محقوقة" لا ضمير  
فيه؛ لأنه مسند إلى "أَنْ تَسْتَجِيبِي" أي: محقوقة استجابتك، أو  
خبر مقدم، واستجابتك مبتدأ مؤخر<sup>(١٦١)</sup>.

(١٥٠) البيتان من الطويل، للأعشى من قصيدة يمدح بها المُحَلَّقُ بنَ  
حَتَمِ الكَلَابِيِّ، ينظر: ديوان الأعشى الكبير، تح محمود الرضواني، ط ١،  
قطر: وزارة الثقافة، ٢٠٢٠، ٢: ٧٢، ٧٣، وينظر: البصري، مجاز القرآن،  
١: ٢٤٤، ٢: ٣٩، ٤٧؛ والأخفش، معاني القرآن، ٢: ٤٦١؛ والأنباري،  
الإيضاح، ٥٦، وكذا في المصادر الآتية في تخريج المسألة.

(١٥١) يرى الأخفش أن "محقوقة" خبر "إِنَّ امرؤاً"، وأنت لقوله: "أن  
تستجيبين لصوته". معاني القرآن، ٢: ٤٦١.

(١٥٢) ينظر في هذه المسألة: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٥؛  
والفارسي، الإيضاح، ٩١، وابن الشجري، الأمالي، ٢: ٥٥؛ والأنباري،  
الإيضاح، ٥٦، وعبد الله بن الحسين العكبري، التبيين عن مذاهب  
النحويين البصريين والكوفيين، تح عبد الرحمن العثيمين، ط ١، بيروت:  
دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦، ٢٥٩، وأبو حيان، التذليل والتكميل، ٤:  
١٩، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢: ٩٦٧، والبغدادي، خزائن الأدب،  
٥: ٢٩١.

(١٥٣) هذا ردُّ السيرافي عليهم في شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٦، وكذا  
هو ردُّ الفارسي كما حكاه عنه ابن الشجري في الأمالي، ٢: ٥٦، وينظر:  
علي بن إساعيل ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح عبد الحميد

هنداوي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١، حقق، ٢: ٤٧٤،  
وابن منظور، لسان العرب: حقق، ١٠/٥١.

(١٥٤) سورة الأعراف: ١٠٥.

(١٥٥) قال السيرافي: "ومثل هذا في إضافة شيء واحد إلى شئيين لتعلقه  
بهما: المصدر الذي يضاف إلى الفاعل لوقوعه منه، وإلى المفعول لوقوعه به،  
وإلى الزمان -أيضاً-؛ لوقوعه فيه... الخ". شرح كتاب سيبويه، ١: ٢٤٠.

(١٥٦) سورة الأحقاف: ٢٥.

(١٥٧) وهي -أيضاً- قراءة أبي رجا العطاردي ومالك بن دينار  
والجحدري والأعشى وابن أبي إسحاق وغيرهم، ينظر: ابن خالويه،  
مختصر في شواذ القرآن، ١٤٠، وابن جني، المحتسب، ٢: ٢٦٥، وابن  
الجزري، النشر، ٢: ٣٧٣؛ وأبو حيان، البحر المحيط، ٩: ٤٤٦،  
والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ٢: ٤٧٢.

يُعْبَدُ ﴿١٦٦﴾ [١٦٦] ببناء "يُعْبَدُ" للمفعول، وَوَجَّهَهَا الْمُعْرَبُونَ بأنها أُتِيْبَ فيها "إِيَّاكَ" عن "أَنْتَ"، وَاسْتَعْبِرَ فِيهَا ضَمِيرُ النصب المنفصل لضمير الرفع المنفصل، وَأَنَّ فِيهَا التَّفَاتَاً بعد التَّفَاتِ (١٦٦).

وورد في صحيح البخاري في حديث ابن صَيَّادٍ لِلْأَصِيلِيِّ وابنِ عَسَاكِرٍ وَأَبُوِي الْوَقْتِ وَذَرَّ عن الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ أَنَّهُ -ﷺ- قَالَ لِعُمَرَ -ﷺ- لما استأذنه في قَتْلِ ابنِ صَيَّادٍ: "إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ" (١٦٧)، بانفصال الضمير، وقال فيه الْقَسْطَلَانِيُّ (١٦٧): ولفظ "هو" تأكيد للضمير المستتر، و"كان" تامة، أو وُضِعَ "هُوَ" موضع "إِيَّاهُ"، أي: إِنْ يَكُنْ إِيَّاهُ.

وفي خَيْرِ سَيْرِ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- إلى البصرة: أن عمار بن ياسر قال: إن عائشة قد سارت إلى البصرة، وَوَاللهِ إِيَّاهَا لِرُؤُوجَةِ نَبِيِّكُمْ -ﷺ- في الدنيا والآخرة، ولكنَّ الله -تبارك وتعالى- ابْتَلَاكُمْ لِيَعْلَمَ: إِيَّاهُ تُطِيعُونَ أَمْ هِيَ؟ (١٦٨)، وقال فيه الْقَسْطَلَانِيُّ (١٦٨): والمناسب أن يقول: أو إِيَّاهَا لا هِيَ، وقال في

كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهُمْ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْرَةُ وَالْأَلْوَاْحُ وَالْعَصَبُ (١٥٨) وَسَهَّلَ ذَلِكَ الْفَصْلُ بـ "إِلَّا".

هذا هو الأصل والقياس الذي دَلَّتْ عليه الشواهد، ولا يَصْرُحُنا الاحْتِمَالُ النَّاشِئُ عن غير دليل، فَتَأَمَّلْ في هذا الوجه، وما احتوى عليه من النفائس، وَعَضَّصْ عليها بالنَّوْاجِذِ، فإنك لا تجدُها مجتمعةً في كتاب، والله الحمد.

وقد يَخْطُرُ بالبال أنه مما يجوز أَنْ تُوجَّهَ به العبارة المذكورة: أن نجعل المفعول المحذوف المقدر على الوجه الثاني اسمًا مُسْتَقَمًا متحملاً لضمير مستتر مرفوع، ويكون "هي" بدلاً منه، على ما اختاره أبو حيان في إعراب "لا إله إلا الله" من أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم "لا"، وقد نقل ذلك عنه ابن هشام في المغني (١٥٩) وأقره، وهو مبني على جواز حذف المبدل منه، وهو جائز، إلا أن هذا فيه نظرٌ يظهر للمتأمل مع مراجعة ما ذكره في أمثال ذلك.

## خاتمة

نُبِّئُ فيها سبب اختيارنا هذه الأوجه دون جعل الكلام من قبيل إنابة ضمير عن ضمير، فتكون "هي" نائبة عن "إِيَّاهَا"، حتى لا نحتاج إلى هذه التوجيهات.

فتقول: إن إنابة الضمائر بعضها عن بعض شائعة في القرآن والحديث وكلام العرب، فقد قرأ الحسن: ﴿إِيَّاكَ

(١٦٠) سورة الفاتحة: ٥. وينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤١: ٤١.

(١٦١) قاله أبو حيان في البحر المحيط، ٤٣: ١، وينظر: السمين، الدر المصون، ٥٨: ١، وينظر رد السبكي على شيخه أبي حيان فيما قاله من وجود الالتفات هنا، في عروس الأفراح، ١: ٢٨٠.

(١٦٢) الذي في طبعات صحيح البخاري: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ... إلخ". الجامع الصحيح، ٢: ٩٣، كتاب الجنائز، بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ قَاتًا، هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ...؟، وأيضا: ٤/ ٧٠، كتاب الجهاد والسير، بَابُ: كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ؟

(١٦٣) القسطلاني، إرشاد الساري، ٢: ٤٤٨، ٥: ١٧٢، ٩: ١٠٤، ٣٦٠، وذكر في هذه المواضع رواية "إن يكن هو".

(١٦٤) البخاري، الجامع الصحيح، ٩: ٥٥، كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ الْفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.

(١٦٥) القسطلاني، إرشاد الساري، ١٠: ١٩٤.

(١٥٨) البيت من البسيط، وهو في ديوانه، ٤٣: ١، والشاهد فيه: تأنيث الفعل مع الفصل بينه وبين الفاعل بـ "إِلَّا". وَالْجَمَلُ الْوَهُمُ: الضَّخْمُ، وَالنَّحِيْرَةُ: الطَّبِيعَةُ، وَالْوَاْحَا: عَظْمَاهَا، يَصِفُ النَّاقَةَ بِأَنَّهَا مُدَكَّرَةٌ، خُلِقَتْهَا كَالْجَمَلِ، وَمَا بَقِيَتْ مِنْهَا بَقِيَّةٌ، يَنْظُرُ: ابن دريد، جوهرة اللغة: وهم، ٢: ٩٩٤، والفارسي، الحجة، ٤: ٣٧٠، ٦: ١٨٧، وابن منظور، لسان العرب: وهم ١٢: ٦٤٥؛ والسمين، الدر المصون، ٩: ٦٧٥.

(١٥٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٤٦، ولم ينسبه لأبي حيان، وقد قاله أبو حيان في البحر المحيط، ٢: ٧٥.

وعلى الأول "الذين" مفعول أول، و"هو" مفعول ثان، وعلى الثاني "هو" مفعول أول، و"خيرًا" مفعول ثان.

وعلى كل فقد وقع "هو" في موضع النصب بحسب الظاهر، واطرد في كلامهم تأكيد الضمير المتصل مرفوعاً ومنصوباً ومجروحاً بضمير الرفع المنفصل، ومقتضى مذهب الأخفش جواز وضع الضمائر بعضها موضع بعض باطراد، مُعللاً ذلك بأن الاسم لا يصاغ معرباً، وإنما يستحق الإعراب بالعامل.

ومعنى ذلك أن الأسماء-ظاهرة كانت أو مضمرة-لم تُوضَع حين وُضِعَتْ مقرونةً بعلامات الإعراب، بل وُضِعَتْ موقوفةً مجردةً عن [١٧] علامات الإعراب، وبعد دخول العامل تستحق الإعراب الذي يقتضيه ذلك العامل، فإن كانت من الأسماء المعربة ظهرت فيها علامة الإعراب، وإن كانت مبنية لم تظهر فيها علامة الإعراب، بل الإعراب يكون للمحل، فعلى هذا لا يكون لشيء من الأسماء اختصاص بنوع خاص من الإعراب، ومن جملتها الضمائر، فليس لشيء منها اختصاص بنوع خاص من الإعراب، لا رفعاً ولا نصباً ولا جرّاً.

إلا أننا مع هذا كُلُّهِ عدَلْنَا إلى ما عدَلْنَا إليه، وأَوْلْنَا الكلامَ عليه؛ لأن المذهب المختار عند أئمة النحو في جميع الأمصار-الذين منهم سيبويه صاحب الكتاب، الذي هو الإمام في هذا الشأن عند أولي الأبواب-: أن إنابة الضمير عن الضمير في غير مسألة التوكيد ليست بمُطَرِّدَةٍ ولا مَقْيَسٍ عليها، وأنه إذا وَقَعَ في الكلام الفصيح الذي يُعْتَدُّ عَرَبِيَّةً ما يُوهِمُ ذلك، وأمَكَّنَ تأويلُهُ على غير وجه الإنابة؛ عدَلْنَا إليه، وأَعْرَضَ عن وَجْهِ الإنابة.

صَرَّحَ بهذا جلال الدين السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية<sup>(١٧٢)</sup>، فيما نقله عن ابن النحاس في تعليقه، ولفظه: قال

(١٧٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢: ٢١٠، ٢١١.

المصاييح<sup>(١٧٣)</sup>: فيه نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ "أَم" فِيهِ مُتَّصِلَةٌ، فَفَضِيَّةُ الْمَعَادَلَةِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ بِهَا أَنْ يُقَالَ: أَمَّ إِيَّاهَا. انتهى.

وأجاب الكرمانى بأن الضمائر يقوم بعضها مقام بعض<sup>(١٧٤)</sup>.

قال في الفتح<sup>(١٧٥)</sup>: وهو على بعض الآراء في المسألة الرُّبُورِيَّةِ على رأي الكسائي من جواز "فإذا هو إياها".

قال ابن مالك<sup>(١٧٦)</sup>: عليه أَنَّ "إِيَّاهَا" فِي ذَلِكَ مُسْتَعَارَةٌ لـ"هِيَ"، وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ: عَسَايَ وَعَسَاكَ وَعَسَاهُ، وَلَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، وَأَنَا كَأَنَّتْ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

\* يَا ابْنَ الرَّبْرِ طَلَمَا عَصَيْكَ\*

\* وَطَالَ مَا عَيَّنْنَا إِلَيْكَ\*

\* لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا فَفَيْكَ<sup>(١٧٧)</sup>\*

وفي التنزيل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾<sup>(١٧٨)</sup>، قُرئ: "تحسبن" بالمشناة فوق وتحت،

(١٦٦) الدماميني، مصاييح الجامع، ١٠: ٩١.

(١٦٧) الكرمانى، الكواكب الدراري، ٢٤: ١٧٤.

(١٦٨) ابن حجر، فتح الباري، ١٣: ٥٨.

(١٦٩) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٩٧، وهو قول الأخفش كما حكاه هو عنه.

(١٧٠) الأبيات من مشطور الرجز، لرجل من حِمْيَر، ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٢٣٢، وابن جنبي، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٨٠، وابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٩٧، والأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٣: ٢٠٢، وابن منظور، لسان العرب، قفو ١٥: ١٩٣، تا ٤٤٥؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣٦٠، والبغدادي، خزنة الأدب، ٤: ٤٢٨، ٤٣٠.

(١٧١) سورة آل عمران: ١٨٠. وقد قرأ حمزة والمطويعي: "تَحْسَبَنَّ" بالتاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي: "يَحْسَبَنَّ" بالياء، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ٢١٩، ٢٢٠، والداني، التيسير، ٩٢؛ وابن الجزري، النشر، ٢: ٢٤٤؛ والدمياطي، إتخاف فضلاء البشر، ١: ٤٩٧.

والكلام الذي ذكره المؤلف هنا يتأتى على جعل "يَحْسَبَنَّ" مسنداً إلى "الَّذِينَ"، ففي المفعول الأول وجهان، أحدهما: ما ذكره المؤلف هنا أنه "هُوَ"، ينظر: الزمخشري، الكشاف، ١: ٤٤٦، وأبو حيان، البحر المحيط،

٣: ٤٥١، والسمين، الدر المصون، ٣: ٥١١.

في شرح شواهد المغني<sup>(١٧٨)</sup>: قال [١٨] ابن جني في سر الصناعة<sup>(١٧٩)</sup>: أَبَدَلَ الكَافَ من التاء لأنها أُخْتُهَا في الهَمْسِ، وكان سُحَيْمٌ إِذَا أَنشَدَ شعراً قال: أَحْسَنَكَ وَاللهِ، يريد: أَحْسَنَتَ وَاللهِ. انتهى.

ثم نقل<sup>(١٨٠)</sup> أن ابن مالك رَجَعَ إلى كون الكاف فيه من الإبدال التصريفي في باب البدل من شرح الكافية<sup>(١٨١)</sup>، وأن الزجاج في أماليه الكبرى<sup>(١٨٢)</sup> أورده في باب التاء والكاف في المُمْكِنَى هكذا:

\* يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا \*

\* وَطَالَمَا عَنَيْكَمَا إِلَيْكََا \*

وقال: يريد: عَصَيْتَ وَعَنَيْتَ. انتهى، فخرج عن إنابة الضمير عن الضمير.

وأما قوله-تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ...الآية﴾<sup>(١٨٣)</sup> فتأويله على قراءة الفوقية: أن التقدير: ولا تَحْسَبَنَّ بَخْلَ الَّذِينَ، ف"بخل" المضاف المقدر هو المفعول الأول، و"خيرا" هو المفعول الثاني؛ ليحصل التطابق بين المفعولين؛ لأنها مبتدأ وخبر بحسب الأصل، وعلى قراءة التحتية "الذين" فاعل، والمفعول الأول مقدر في الكلام-أيضا-، والتقدير: بخلمهم هو خيرا، و"خيرا" هو المفعول الثاني، فعليها "هو" ذاك الضمير المسمى عندهم فَضْلاً وَعِيَاداً، وهو بِمَعْرِزٍ عن إنابة الضمائر.

ابن النحاس في التعليقة<sup>(١٧٣)</sup>: أجمع النحاة على أنك إذا قلت: عَسَايَ وَعَسَاكَ وَعَسَاهُ، وَلَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، أَنَّ هُنَا شَيْئاً قد نُجُوَزُ فيه باستعماله على غير أصله، واختلَفَ فيمَ وقع المجاز؟، فقال سيبويه<sup>(١٧٤)</sup>: إن "عَسَى" خرجت عن عمل "كان"، وَعَمِلَتْ عَمَلَ "لَعَلَّ"؛ لشبهها بـ"لَعَلَّ" في الطمع، فالضمير منصوب على أنه اسمها، و"لولا" قد صارت حَرْفَ جَرٍّ، والضمير معها مجرور. وقال الأخفش<sup>(١٧٥)</sup>: إن "عَسَى" على بابها من عَمَلِهَا عَمَلَ "كان"، و"لولا" على بابها من أنها غير عاملة، واستَعْرَنَا في "عَسَى" ضمير المنصوب للمرفوع. فالضمير عنده في "عَسَى" في موضع رفع، لا في موضع نصب، والضمير في "لولا"-وإن كان صورةً ضمير الجر- مستعارٌ للرفع، فهو عنده-أيضاً- في "لولا" في موضع رفع على الابتداء، لا في موضع جر.

قال ابن النحاس<sup>(١٧٦)</sup> والوجه ما ذكره سيبويه؛ لأن التَجَوُّزَ في الفعل والحرف أحسن من التَجَوُّزِ في الضمير؛ لأن المضمرات تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، فلا أَقَلَّ من ألا تخرج هي عن أصلها وموضعها. انتهى.

فبناءً على هذا الذي قرناه أَوَّلَ الرَّجَزِ المذكور، فإن ابن هشام في المغني استشهد به على أن الكاف فيه بَدَلٌ تَصْرِيْفِيٌّ من التاء، والأصل: عَصَيْتَ بتاء الخطاب<sup>(١٧٧)</sup>، قال البغدادي

(١٧٨) عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تح عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط ١، دمشق: دار المأمون للتراث، ٣: ٣٤٨.

(١٧٩) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٨٠، ٢٨١.

(١٨٠) البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ٣: ٣٤٨، ٣٤٩.

(١٨١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٥: ٢٠٧٩.

(١٨٢) أورده الأستاذ عبد السلام هارون في ملحق أمالي الزجاجي، ٢:

٢٣٦، نقلا عن البغدادي.

(١٨٣) سورة آل عمران: ١٨٠.

(١٧٣) ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ٢٠٦.

(١٧٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٣: ٣٧٦، وحكاه عن يونس والخليل، وأنكر أن تكون ضمائر النصب والجر وُضِعَتْ موضع ضمائر الرفع.

(١٧٥) ينظر قول الأخفش في المقتضب، ٣: ٧٣، وهو قول الفراء-

أيضاً- في معاني القرآن، ٢: ٨٥، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣:

١٣٨، وابن يعيش، شرح الفصل، ٣: ١٢٢، وابن مالك، شرح الكافية

الشافية، ١: ٤٦٥.

(١٧٦) ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ٢٠٦.

(١٧٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٤.

على أنه يحتمل أن يكون مراد الأخص مما ذكره أن إنابة الضمير عن ضمير يجوز حمل الكلام عليها مع إمكان غيرها من التأويل فيما سُمع عنهم، ووقع في كلامهم خاصة، لا أنا يجوز لنا القياس عليها في كلامنا، فالخلاف بينه وبين غيره في جواز حمل الكلام المسموع عليها مطلقاً وعدمه كما يلوح به كلامه وكلام ابن النحاس المتقدم آنفاً.

هذا آخر ما تيسر جمعه ووضعه وترتيبه وتهذيبه مما عثر عليه الفهم القاصر، والخاص الفاتر، في توجيه عبارة الإمام- رضوان الله تعالى عليه مدى الليالي والأيام-، وهناك وجوه أخرى كففنا عن إيرادها صدور العناية؛ لأن فيما أتينا به غنية وكفاية، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق، ومن الهداية ما أوصل إلى سواء الطرق،

وَلَقَدْ خَبَأْتُ مِنَ الْكَلَامِ شِلاَفَهُ وَسَقَيْتُ مَنْ نَادَمْتُ مِنْ جِرَالِهِ<sup>(١٨٦)</sup>

والحمد لله وسلاماً على عباده الذين اصطفى، وحسبي الله وكفى.

وقع الفراغ من تحريره وتبييضه لخمس عشرة ليلة مضين من شهر رمضان، سنة ثمان وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية- على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية- على يد جامعها الفقير الذليل، أحمد بن إسماعيل البرزنجي المدني، خادم العلم بالحرم الشريف النبوي، عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه وإخوانه المسلمين والمسلمات أجمعين، أمين.

وحديث ابن صياد قد تقدم فيه عنهم احتمالان، وأما إذا لم يمكن تأويله، بل كانت نيابة الضمير فيه متعينة، فيسمع ولا يُقاس عليه.

ومن هذا النوع قراءة الحسن: "إِيَّاكَ يُعْبَدُ" ببناء "يُعْبَدُ" للمفعول على شدوذها، والمسألة الزُبُورِيَّةُ في مذهب الكسائي على رأي ابن مالك فيها، مع طيها على عجزها وجرها، وأنا كَأَنَّتْ على قَلَّتِيه، وحديث عَمَّارٍ على ما في الاستشهاد بالحديث على قواعد العربية من النزاع.

وأما تجويزهم باطرادٍ توكيد الضمير المتصل مرفوعاً ومنصوباً ومجوراً بضمير الرفع المنفصل، فمن باب أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، قال العلامة البيضاوي<sup>(١٨٤)</sup> في قوله-تعالى-: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(١٨٥)</sup>: قيل: "أَنْتَ" تأكيد للكاف، كما في قولك: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وإن لم يجز: مَرَرْتُ بِأَنْتَ؛ إذ التابع يَسُوعُ فيه ما لا يَسُوعُ في المتبوع، ولذلك جاز: يا هذا الرَّجُلُ، ولم يجز: يا الرَّجُلُ. انتهى.

وأما ما اقتضاه مذهب الأخص وتعليقه بما أوضحناه آنفاً، فيقال عليه: إن العرب في استعمالها قد ألزمت بعض الأسماء بأنواع من الإعراب مخصوصة، من ذلك: إِلْرَائِهِمْ بَعْضُ الْمَصَادِرِ النَّصْبِ عَلَى [١٩] الْمَصْدَرِيَّةِ كـ"سُبْحَانَ"، وبعض الظروف النَّصْبِ عَلَى الظرفية، وَأَلْزَمَتْ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ فِي حَالَةِ النَّدَاءِ، فَلَمَّا كَانَ صَوْغُ الْأَسْمِ عَيْرَ مُعْرَبٍ لَمْ يَسْتَلْزَمِ جَوَازَ اسْتِعْمَالِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَصَادِرِ وَالظُّرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَلْازِمَةِ لِلنَّدَاءِ فِي غَيْرِ أَسَالِيهَا الْمَخْصُوصَةِ؛ لِحِرْيَانِ اسْتِعْمَالِ عَلَى ذَلِكَ؛ لَمْ يَسْتَلْزَمِ جَوَازَ وَضْعِ الضَّمَائِرِ بَعْضُهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ فِي مَحَلِّ الْإِعْرَابِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْرَادِ وَالْقِيَاسِ-أَيْضاً-لِمَا ذَكَرْنَا.

(١٨٦) البيت من الكامل للمتنبي، ينظر: أحمد بن الحسين المتنبي، ديوان المتنبي، بيروت: دار بيروت، ١٤٠٣، ٢٨٥.

وشلافُ الخمر وشلافتُها: أوَّل ما يُعَصَّرُ منها، وقيل: هو ما سأل من غير عصر، وقيل: هو أوَّل ما ينزل منها، وقيل: السُّلَافُ والسُّلَافَةُ من كل شيء: خَالِصُهُ، والجُرْيَالُ: الخمر، وهو دون السُّلَافِ في الجودة، ويقال: جُرْيَالُ الخمر: لَوْنُهَا.

(١٨٤) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ١: ٧٠.

(١٨٥) سورة البقرة: ٣٢.

## المصادر والمراجع

## أ. المخطوطات والرسائل الجامعية:

التفتازاني، مسعود بن عمر. "حاشية التفتازاني على الكشاف". تحقيق عبد الفتاح البربري، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨).  
الزنجاني، عبد الوهاب بن إبراهيم. "الكافي في شرح الهادي". تح محمد فجال، ط ١، (عمّان: دار النور المبين، ٢٠٢٠).

الغزويني، عمر بن عبد الرحمن. "الكشف عن مشكلات الكشاف" (مخطوط مكتبة فيض الله، تركيا، رقم ١٨٠).

## ب. الكتب:

الأخفش، سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق هدى قراعة. (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١).

الأزهري، خالد بن عبد الله. "التصريح على التوضيح". تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١).

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين. (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤).

الأستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق محمد نور الحسن وزميله. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢).

الأستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح كافية ابن الحاجب". تحقيق حسن الحفظي، ويحيى بشير مصري، (ط ١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤، ١٤١٧).

الأصمعي، مالك بن أنس. "موطأ الإمام مالك، رواية أبي مصعب الزهري". تحقيق بشار عواد معروف، ومحمود خليل. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢).

الأعشى، ميمون بن قيس. "ديوان الأعشى الكبير". تحقيق محمود الرضواني. (ط ١، قطر: وزارة الثقافة، ٢٠٢٠).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق جودة مبروك، (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢).  
الأندلسي، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد. (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨).

الأندلسي، محمد بن يوسف. "البحر المحيط". تحقيق صدقي محمد جميل. (ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠).

الأندلسي، محمد بن يوسف. "التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق حسن هندراوي. (ط ١، دمشق: دار القلم، الرياض: كنوز إشبيلية، ١٤١٩-١٤٣٠هـ، ١٩٩٨-٢٠٠٩م).

الأندلسي، محمد بن يوسف. "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك". (الرياض: أضواء السلف).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع المسند الصحيح". تحقيق محمد زهير الناصر. (ط ١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢).

البصري، علي بن حمزة. "بقية التنبهات على أغاليط الرواة". تحقيق خليل إبراهيم العطية. (ط ١، بغداد، ١٩٩١).

البصري، معمر بن المثنى. "مجاز القرآن". تحقيق محمد فؤاد سزكين. (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨).

البطليوسي، عبد الله بن محمد. "إصلاح الخلل الواقع في الجمل". تحقيق حمزة عبد الله النشقي. (ط ١، الرياض: دار المريخ، ١٣٩٩).

البطليوسي، عبد الله بن محمد. "الخلل في شرح أبيات الجمل". تحقيق مصطفى إمام. (ط ١، القاهرة: مكتبة المتنبي، ١٩٧٩).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق فخر سليمان قدارة. (ط ١، بيروت: دار الجليل، دار عمار: عَمَّان، ١٤٠٩).

الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد الخراط. (دمشق، دار القلم). الحموي، ياقوت بن عبد الله. "معجم البلدان". (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٩).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. "مختصر في شواذ القرآن". (القاهرة: مكتبة المتنبي).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع". تحقيق فايز دياب. (ط ٢، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨).

الدارقطني، علي بن عمر. "سنن الدارقطني". تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤).

الداني، عثمان بن سعيد. "التيسير في القراءات السبع". تصحيح: أوتوبرتزل. (بغداد: مكتبة المثني).

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. "تصحيح الفصح وشرحه". تحقيق محمد بدوي المختون. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩).

ابن دريد، محمد بن الحسن. "جوهرة اللغة". تحقيق رمزي البعلبكي، (ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧).

الدسوقي مصطفى محمد. "حاشية الدسوقي على مغني اللبيب". (القاهرة: دار الطباعة العامرة).

دقة، محمد علي. "ديوان الأقيشير الأسيدي". (ط ١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٧).

الدماميني، محمد بن أبي بكر. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد المفدى. (ط ١، ١٤٠٣).

الدماميني، محمد بن أبي بكر. "مصاييح الجامع". تحقيق نور الدين طالب. (ط ١، سوريا: دار النوادر، ١٤٣٠).

البغدادي، إسماعيل بن محمد. "إيضاح المكنون في الذليل على كشف الظنون". تصحيح محمد شرف الدين، ورفعت الكليسي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠١).

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "شرح أبيات مغني اللبيب". تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. (ط ١، دمشق: دار المأمون للتراث).

البيضاوي، عبد الله بن عمر. "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد المرعشلي. (ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨).

البيهقي، أحمد بن الحسين. "شعب الإيمان". تحقيق عبد العلي عبد الحميد. (ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣).

ثعلب، أحمد بن يحيى. "مجالس ثعلب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ٢، مصر: دار المعارف، ١٩٦٠).

الجبوري، يحيى وهيب. "شعر خلدّاش بن زهير". (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٦).

ابن الجزري، محمد بن محمد. "النشر في القراءات العشر"، تحقيق علي الضباع، (بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن جني، عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق محمد علي النجار. (القاهرة: دار الكتب المصرية).

ابن جني، عثمان بن جني. "المحتسب". تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠).

ابن جني، عثمان بن جني. "سر صناعة الإعراب". تحقيق حسن هندراوي. (ط ٢، دمشق: دار القلم، ١٤١٣).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. (ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧).

- الدمياطى، أحمد بن محمد. "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر". تحقيق شعبان محمد إسماعيل. (ط ١، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧).
- الذبياني، الشماخ بن ضرار. "ديوان الشماخ"، تحقيق صلاح الدين الهادي. (مصر: دار المعارف، ١٩٧٧).
- الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. (ط ٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦).
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة. "ديوان ذي الرمة". تحقيق عبد القدوس أبي صالح، (ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤).
- الزبيدي، محمد بن محمد. "تاج العروس من جواهر القاموس". (ط ٢، الكويت: وزارة الإرشاد والأبناء، ١٤٠٧).
- الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق عبد الجليل شلبي. (ط ١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. "أمالي الزجاجي". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ٢، بيروت، دار الجليل، ١٤٠٧).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. "حروف المعاني". تحقيق علي توفيق الحمد. (ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، دار الأمل: الأردن، ١٤٠٦).
- الزركلي، خير الدين بن محمود. "الأعلام". (ط ٧، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦).
- الزخشري، محمود بن عمر. "أساس البلاغة". تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩).
- الزخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧).
- الزخشري، محمود بن عمر. "المستقصى في أمثال العرب". (ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧).
- الزخشري، محمود بن عمر. "المفصل في علم العربية". تحقيق علي بو ملحوم. (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣).
- السبكي، أحمد بن علي. "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". تحقيق عبد الحميد هندواي. (ط ١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣).
- السجستاني، سهل بن محمد أبو حاتم. "فعلت وأفعلت". تحقيق خليل العطية. (ط ٢، بيروت: دار صادر، ١٤١٦).
- ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧).
- سركيس، يوسف إيلان. "معجم المطبوعات العربية والمعربة". (مصر، مطبعة سركيس، ١٣٤٦).
- السكري، الحسن بن الحسين. "ديوان الهذليين". (ط ٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥).
- السكري، الحسن بن الحسين. "شرح أشعار الهذليين". تحقيق عبد الستار أحمد فراج. (القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤).
- السكري، الحسن بن الحسين. "شرح ديوان كعب بن زهير". (ط ٣، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٤٢٣).
- السكري، الحسن بن الحسين. "شعر الأخطل". تحقيق فخر الدين قباوة. (ط ٤، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦).
- سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق أحمد شاكر. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠).

الطبي، الحسين بن عبد الله. "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب". (ط ١، دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤).

ابن عاشور. محمد الطاهر بن محمد. "كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ". (ط ٢، تونس: دار سحنون، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨).

العُدري، عروة بن حزام. "ديوان عروة بن حزام عروة عفرأ". جمع وتحقيق أنطوان محسن القوال. (ط ١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦).

العسقلاني، أحمد بن علي. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق علي محمد البجاوي. (ط ٢، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق عبد الرحمن العثيمين. (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق عبد الإله نبهان، (ط ١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٦).

علي، عاصم حمدان. "أمين بن حسن الحلواني المدني: جهوده العلمية وصلاته مع الشخصيات العلمية والاستشرافية في عصره"، ضمن "الأعمال الأدبية الكاملة"، (ط ١، جدة، عبد المقصود خوجة، ١٤٢٦).

ابن سيده، علي بن إسماعيل. "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق عبد الحميد هندراوي. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩).

ابن السيرافي، يوسف بن المرزبان. "شرح أبيات سيبويه". تحقيق محمد علي الريح هاشم. (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٥).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأشباه والنظائر". تحقيق عبد العال سالم مكرم. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله. (ط ٣، القاهرة: دار التراث).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة". تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. (ط ٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩).

ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري". تحقيق محمود الطناحي، (ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣).

الضبي، جرير بن عبد المسيح. "ديوان المتلمس". تحقيق: حسن الصيرفي. (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠).

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الأوسط". (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥).

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير". تحقيق حمدي السلفي، (ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. "المعاني الكبير في آيات المعاني". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. "تأويل مشكل القرآن". تحقيق السيد أحمد صقر. (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).

القرطبي، يوسف بن عبد الله. "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق مصطفى العلوي، ومحمد البكري، (المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧).

القسطلاني، أحمد بن محمد. "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري". (ط ٧، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣).

الفقفي، علي بن يوسف. "إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦).

القيسي، مكّي بن أبي طالب. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق حاتم الضامن. (ط ١، دمشق: دار البشائر، ١٤٢٤).  
كحالة، عمر رضا. "معجم المؤلفين". (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤).

الكرماني، محمد بن أبي نصر. "شواذ القراءات". تحقيق شمران العجيلي، (ط ١، بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١).

الكرماني، محمد بن يوسف. "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري". (ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠١).

اللبلي، أحمد بن يوسف. "وشي الحلال في شرح آيات الجمل". تحقيق أحمد محمد الجندي. (ط ١، الكويت: دار الضياء، ١٤٣٧).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح التسهيل". تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. (ط ١، القاهرة: دار هجر، ١٤١٠).

العيني، محمود بن أحمد. "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق علي فاخر وآخرين. (ط ١، القاهرة: دار السلام، ١٤٣١).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "الإيضاح". تحقيق كاظم بحر المرجان. (ط ٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٦).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي. (ط ١، دمشق: دار المأمون، ١٤١١).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل الحلييات". تحقيق حسن هنداوي. (ط ١، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل العضديات". تحقيق علي المنصوري. (ط ١، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "كتاب الشعر". تحقيق محمود الطناحي، (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨).

الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. (القاهرة: دار السرور).

الفرزدق، همام بن غالب. "شرح ديوان الفرزدق". ضبطه إيليا الحاوي. (ط ١، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، ١٩٨٣).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز". تحقيق محمد علي النجار. (ط ١، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. "القاموس المحيط". (ط ٨، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. "الشعر والشعراء". تحقيق أحمد محمد شاكر. (ط ٢، مصر: دار المعارف، ١٣٨٦).

أبو نواس، الحسن بن هانئ. "ديوان أبي نواس". شرح: محمود واصف، (ط ١، مصر: المطبعة العمومية، ١٨٩٨).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "المسند الصحيح المختصر". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

الهلذلي، خويلد بن خالد. "ديوان أبي ذؤيب". تحقيق أحمد الشال. (ط ١، بورسعيد: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ١٤٣٥).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "معني اللبيب عن كتب الأعراب". تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. (ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢).

الوقشي، هشام بن أحمد. "التعليق على الموطأ". تحقيق عبد الرحمن العثيمين. (ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١).

ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح الفصل". (بيروت: عالم الكتب).

اليفرنى، محمد بن عبد الحق. "الاقضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب". تحقيق عبد الرحمن العثيمين. (ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١).

## Bibliography

### A- University theses and manuscripts:

al-Qazwīnī, 'Umar ibn 'Abd al-Rahmān. "*al-kashf 'an Mushkilāt al-Kashshāf*" (Manuscript of the Faydullah Library, Türkiye, No. 180).

al-Taftāzānī, Mas'ūd ibn 'Umar. "*Hāshiyat al-Taftāzānī 'alā al-Kashshāf*". taḥqīq 'Abd al-Fattāḥ al-Barbarī, (PhD thesis, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, 1398).

al-Zanjānī, 'Abd al-Wahhāb ibn Ibrāhīm. "*al-Kāfī fī sharḥ al-Hādī*". (Al-Azhar Library manuscript).

### B- Books:

abū Nuwās, al-Ḥasan ibn Ḥānī. "Dīwān Abī Nuwās". Explain: Maḥmūd Wāṣif, (1st ed, Miṣr: al-Maṭba'ah al-'Umūmīyah, 1898).

al-Akhfash, Sa'īd ibn mas'adah. "ma'ānī al-Qur'ān". Investigated by: Hudā Qurra'ah. (1st ed, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1411).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق عبد المنعم هريدي. (ط ١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار الكتب العلمية).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق محمد عزيمة. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥).

المتنبي، أحمد بن الحسين. "ديوان المتنبي". (بيروت: دار بيروت، ١٤٠٣).

ابن مجاهد، أحمد بن موسى. "السبعة في القراءات". تحقيق شوقي ضيف. (ط ٣، القاهرة: دار المعارف).

المرادي، الحسن بن قاسم. "شرح التسهيل القسم النحوي". تحقيق محمد عبيد، (ط ١، المنصورة: مطبعة الإيوان، ١٤٢٧).

المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل. "إيراز المعاني من حزر الأمان". تحقيق إبراهيم عطوة عوض. (بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤).

الميداني، أحمد بن محمد. "مجمع الأمثال". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار المعرفة).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد". تحقيق علي محمد فاخر وآخرين. (ط ١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨).

ابن النحاس، محمد بن إبراهيم. "التعليقة على المقرب". تحقيق جميل عويضة. (الأردن: وزارة الثقافة، ١٤٢٥).

السنفي، عبد الله بن أحمد. "مدارك التنزيل وحقائق التأويل". تحقيق يوسف علي بديوي. (ط ١، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩).

- Muṣṭafā Imām. (1st ed, al-Qāhirah: Maktabat al-Mutanabbī, 1979).
- al-Baṭalyawsī, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad. "*Iṣlāḥ al-khalal al-wāqī’ fī Aljūmal*". Investigated by: Ḥamzah Alnshry. (1st ed, al-Riyāḍ: Dār al-Mirriḥ, 1399).
- al-Bayḍawī, ‘Abd Allāh ibn ‘Umar. "*Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta’wīl*". Investigated by: Muḥammad al-Mar‘ashlī. (1st ed, Bayrūt : Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī 1418).
- al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "*Shu‘abu al-īmān*". Investigated by: ‘Abd al-‘Alī ‘Abd al-Ḥamīd. (1st ed, al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd, 1423).
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. "*al-Jāmi‘ al-Musnad al-ṣaḥīḥ*". Investigated by: Muḥammad al-Nāṣir. (1st ed, Bayrūt: Dār Ṭawq al-najāh, 1422).
- al-Damāmīnī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "*Maṣābiḥ al-Jāmi‘*". Investigated by: Nūr al-Dīn Ṭālib. (1st ed, Sūriyā : Dār al-Nawādir, 1430).
- al-Damāmīnī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "*ta’līq al-farā’id ‘alā Tas’hiḥ al-Fawā’id*". Investigated by: Muḥammad al-Mufaddā. (1st ed, 1403).
- al-Dānī, ‘Uṯmān ibn Sa’īd. "*al-Taysīr fī al-qirā’āt al-sab‘*". revision: Ütü Pretzl. (Baghdād: Maktabat al-Muthannā).
- al-Dāraquṭnī, ‘Alī ibn ‘Umar. "Sunan al-Dāraquṭnī". Investigated by: Shu‘ayb al-Arna’ūt and others. (1st ed, Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1424).
- aldduswqy Muṣṭafā Muḥammad. "*Hāshiyat al-Dasūqī ‘alā Mughnī al-labīb*". (al-Qāhirah: Dār al-Ṭibā’ah al-‘Āmirah).
- al-Dhababī, Muḥammad ibn Aḥmad. "*Siyar A’lām al-nubalā’*". Investigated by: Shu‘ayb al-Arna’ūt wa-ākharīn. (1st ed, Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1406).
- al-Dimyāfī, Aḥmad ibn Muḥammad. "*Ithāf Fuḍalā’ al-bashar bi-al-qirā’āt al-arba‘ah ‘ashar*". Investigated by: Sha‘bān Ismā‘īl. (1st ed, Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub, al-Qāhirah: Maktabat al-Kulliyāt al-Azharīyah, 1407).
- al-Farazdaq, Hammām ibn Ghālib. "*sharḥ Dīwān al-Farazdaq*". Investigated by: İliyā al-Hāwī. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-Lubnānī, wa-Maktabat al-Madrasah, 1983).
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "*al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah*". Investigated by: Badr al-Dīn Qahwājī, wa-Bashīr jwiyātī. (1st ed, Dimashq: Dār al-Ma’mūn, 1411).
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "*al-Idāḥ*". Investigated by: Kāzim Baḥr al-marjān. (2nd ed, Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub, 1416).
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "*al-masā’il al-ddiyāt*". Investigated by: ‘Alī al-Manṣūrī. (1st ed, Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub, wa-Maktabat al-Nahḍah al-‘Arabīyah, 1406).
- al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "*al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn*". Investigated by: Jawdah Mabruk, (1st ed, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 2002).
- al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "*al-Baḥr al-muḥīṭ*". Investigated by: Ṣidqī Muḥammad Jamīl. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Fīkr, 1420).
- al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "*al-Tadhyīl wa-al-takmīl*". Investigated by: Ḥasan Hindāwī. (Dimashq: Dār al-Qalam, al-Riyāḍ: Kunūz Ishbīliyyā).
- al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "*Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab*". Investigated by: Rajab ‘Uṯmān Muḥammad. (1st ed, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1418).
- al-Aṣḥabī, Mālik ibn Anas. "*Muwaṭṭa’ al-Imām Mālik*". Investigated by: Bashshār ‘Awwād Ma’rūf. (1st ed, Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1412).
- al-A’shā, Maymūn ibn Qays. "*Dīwān al-A’shā al-kabīr*". Investigated by: Maḥmūd al-Raḍwānī. (1st ed, Qaṭar : Wizārat al-Thaqāfah, 2020).
- al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. "*Fath al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*". Numbering Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. (Bayrūt : Dār al-Ma’rifah, 1379).
- al-‘Aynī, Maḥmūd ibn Aḥmad. "*al-maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah*". Investigated by: ‘Alī Fākhīr and others. (1st ed, al-Qāhirah : Dār al-Salām, 1431).
- al-Azharī, Khālid ibn ‘Abd Allāh. "*al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ*". Investigated by: Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1421).
- al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "*Tahdhīb al-lughah*". Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn and others. (al-Qāhirah: al-Dār al-Miṣrīyah lil-Ta’līf wa-al-Tarjamah, 1384).
- al-Baghdādī, ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar. "*Khizānat al-adab*". Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn. (1st ed, al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1401).
- al-Baghdādī, ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar. "*sharḥ abyāt Mughnī al-labīb*". Investigated by: ‘Abd al-‘Azīz Rabāḥ, wa-Aḥmad Yūsuf Daqqāq. (1st ed, Dimashq: Dār al-Ma’mūn lil-Turāth).
- al-Baghdādī, Ismā‘īl ibn Muḥammad. "*Idāḥ al-maknūn*". Revision: Muḥammad Sharaf al-Dīn. (Bayrūt : Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī).
- al-Baṣrī, ‘Alī ibn Ḥamzah. "*baḥṭiyat al-Tanbīhāt ‘alā Aghālīṭ al-ruwāḥ*". taḥqīq Khalīl Ibrāhīm al-‘Aṭīyah. (1st ed, Baghdād, 1991).
- al-Baṣrī, Ma’mar ibn al-Muthannā. "*Majāz al-Qur’ān*". Investigated by: Muḥammad Sizkīn. (al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1988).
- al-Baṭalyawsī, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad. "*al-Ḥulal fī sharḥ abyāt Aljūmal*". Investigated by:

- al-Nīsābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. "*al-Musnad al-ṣaḥīḥ*". Investigated by: Muḥammad 'Abd al-Bāqī. (Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī).
- al-Qaṣṭallānī, Aḥmad ibn Muḥammad. "*Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*". (7th ed, Miṣr : al-Maṭba'ah al-Kubrā al-Amīriyah, 1323).
- al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. "*mushkil i'rāb al-Qur'ān*". Investigated by: Ḥātim al-Ḍāmin. (1st ed, Dimashq: Dār al-Bashā'ir, 1424).
- al-Qifī, 'Alī ibn Yūsuf. "*Inbāh al-ruwāh 'alā anbāh al-nuḥāh*". Investigated by: Muḥammad Abī al-Faḍl Ibrāhīm, (1st ed, al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-'Arabī, Bayrūt: Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfiyah, 1406).
- al-Qurṭubī, Yūsuf ibn 'Abd Allāh. "*al-Tamhīd*". Investigated by: Muṣṭafā al-'Alawī, (al-Maghrib, Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1387).
- al-Sijistānī, Sahl ibn Muḥammad Abū Ḥātim, "*Fa'altu wa-af'altu*". Investigated by: Khalīl al-'Aṭīyah. (2nd ed, Bayrūt : Dār Ṣādir, 1416).
- al-Sirāfī, al-Ḥasan ibn 'Abd Allāh. "*sharḥ Kitāb Sībawayh*". Investigated by: Aḥmad Maḥdalī. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah).
- al'strābādhy, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "*sharḥ kāfiyat Ibn al-Ḥājjib*". Investigated by: Ḥasan al-Ḥifzī, (1st ed, al-Riyāḍ: Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd al-Islāmīyah, 1414, 1417).
- al'strābādhy, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "*sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājjib*". Investigated by: Muḥammad Nūr al-Ḥasan. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1402).
- al-Subkī, Aḥmad ibn 'Alī. "*Arūs al-af'rāḥ*". Investigated by: 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī. (1st ed, Bayrūt : al-Maktabah al-'Aṣriyah, 1423).
- al-Sukkarī, al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn. "*Dīwān al-Hudhaylīyīn*". (2nd ed, al-Qāhirah : Dār al-Kutub al-Miṣriyah, 1995).
- al-Sukkarī, al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn. "*sharḥ ash'ār al-Hudhaylīyīn*". Investigated by: 'Abd al-Sattār Farrāj. (al-Qāhirah: Maktabat Dār al-'Urūbah, 1384).
- al-Sukkarī, al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn. "*sharḥ Dīwān Ka'b ibn Zuhayr*". (3rd ed, al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣriyah, 1423).
- al-Sukkarī, al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn. "*shi'r al-Akḥṭal*". Investigated by: Fakhr al-Dīn Qabāwah. (4th ed, Dimashq: Dār al-Fikr, Bayrūt: Dār al-Fikr al-mu'āṣir, 1416).
- al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "*al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir*". Investigated by: 'Abd al-'Al Sālim Mukarram. (1st ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 1406).
- al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "*al-Muz'hir*". Investigated by: Muḥammad Jād al-Mawlā. (3rd ed, al-Qāhirah: Dār al-Turāth).
- al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "*Bughyat al-wu'āḥ*". Investigated by: Muḥammad Abī al-Faḍl. (2nd ed, Bayrūt: Dār al-Fikr, 1399).
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "*al-masā'il al-ahlbyāt*". Investigated by: Ḥasan Hindāwī. (1st ed, Dimashq: Dār al-Qalam, Bayrūt: Dār al-Manārah, 1407).
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "*Kitāb al-shi'r*". Investigated by: Maḥmūd al-Ṭanāhī, (1st ed, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1408).
- al-Farrā', Yaḥyā ibn Ziyād. "*ma'ānī al-Qur'ān*". Investigated by: Aḥmad Najātī, and Muḥammad al-Najjār. (al-Qāhirah: Dār al-Surūr).
- Alfyrwz'ābādā, Muḥammad ibn Ya'qūb. "Baṣā'ir dhawī al-Tamyīz fi Laṭā'if al-Kitāb al-'Azīz". taḥqīq Muḥammad 'Alī al-Najjār. (Ṭ 1, al-Qāhirah, al-Majlis al-A'lā lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1412h, 1992m).
- alfyrwz'ābādā, Muḥammad ibn Ya'qūb. "*al-Qāmūs al-muḥīṭ*". (8th ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 1426).
- al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "*al-Durr al-maṣūn*". Investigated by: Aḥmad al-Kharrāṭ. (Dimashq, Dār al-Qalam).
- al-Ḥamawī, Yāqūt ibn 'Abd Allāh. "*Mu'jam al-buldān*". (Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1399).
- al-Hudhalī, Khuwaylid ibn Khālid. "*Dīwān Abī Dhu'ayb*". Investigated by: Aḥmad al-Shāl. (1st ed, Būrsa'id: Markaz al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Islāmīyah, 1435).
- al-Jawharī, Ismā'il ibn Hammād. "*al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah*". Investigated by: Aḥmad 'Aṭṭār. (4th ed, Bayrūt : Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1407).
- alkarmāny, Muḥammad ibn Abī Naṣr. "*shawādh al-qirā'āt*". Investigated by: Shamrān al-'Ujaylī, (1st ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Balāgh, 2001).
- alkarmāny, Muḥammad ibn Yūsuf. "*al-Kawākib al-Darī fi sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*". (2nd ed, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1401).
- al-Lablī, Aḥmad ibn Yūsuf. "*Washy al-Ḥulal fi sharḥ abyāt al-jumal*". Investigated by: Aḥmad al-Jundī. (1st ed, al-Kuwayt: Dār al-Ḍiyā', 1437).
- al-Maqdisī, 'Abd al-Raḥmān ibn Ismā'il. "*Ibrāz al-ma'ānī min Ḥirz al-amānī*". Investigated by: Ibrāhīm 'Aṭwah. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah).
- al-Maydānī, Aḥmad ibn Muḥammad. "*Majma' al-amthāl*". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn, (Bayrūt: Dār al-Ma'rifah).
- almubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "*al-Muqtaḍab*". Investigated by: Muḥammad 'Udaymah. (al-Qāhirah: al-Majlis al-A'lā lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1415).
- Al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. "*sharḥ al-Tas'hīl*". Investigated by: Muḥammad 'Ubayd, (1st ed, al-Manṣūrah: Maṭba'at al-īmān, 1427).
- al-Mutanabbī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "*Dīwān al-Mutanabbī*". (Bayrūt: Dār Bayrūt, 1403).
- al-Nasafī, 'Abd Allāh ibn Aḥmad. "*Madārik al-tanzīl*". Investigated by: Yūsuf 'Alī Budaywī. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kalim al-Ṭayyib, 1419).

- al-Sūd. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1419).
- al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd. "*al-A‘lām*". (7th, Bayrūt: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1986).
- alzzabīdy, Muḥammad ibn Muḥammad. "*Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs*". (2nd ed, al-Kuwayt: Wizārat al-Irshād wa-al-Anbā, 1407).
- daqqaḥ, Muḥammad ‘Alī. "*Dīwān al-‘uqayshiri al-Asādī*". (1st ed, Bayrūt: Dār Ṣādir, 1997).
- Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad. "al-Nashr fī al-qirā‘āt al-‘ashr". Investigated by: ‘Alī al-Ḍabbā‘. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah).
- Ibn al-Ḥājjib, ‘Uthmān ibn ‘Umar. "*Amālī Ibn al-Ḥājjib*". Investigated by: Fakhr Sulaymān. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Jīl, Dār ‘Ammār: ‘ammān, 1409).
- Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "*tawjīh al-Luma*". Investigated by: Fāyiz Diyāb. (2nd ed, al-Qāhirah: Dār al-Salām, 1428).
- Ibn al-Naḥḥās, Muḥammad ibn Ibrāhīm. "*al-Ta‘līqah ‘alā al-Muqarrab*". Investigated by: Jamīl ‘Uwaydah. (al-Urdun: Wizārat al-Thaqāfah, 1425).
- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn Alssarīyi. "*al-uṣūl fī al-naḥw*". Investigated by: ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī. (2nd ed, Bayrūt: Mu‘assasat al-Risālah, 1407).
- Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ‘Alī. "*Amālī Ibn al-Shajarī*". Investigated by: Maḥmūd al-Ṭanāḥī, (1st ed, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1413).
- Ibn al-Sūrāfī, Yūsuf ibn al-Marzubān. "*sharḥ abyāt Sībawayh*". Investigated by: Muḥammad ‘Alī al-rīḥ. (al-Qāhirah: Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah, Bayrūt : Dār al-Fikr, 1395).
- Ibn ‘Ashūr. Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad. "*Kashf al-mughāṭā min al-ma‘ānī wa-al-alfāz al-wāqī‘ah fī al-Muwaṭṭā‘*". (2nd ed, Tūnis : Dār Saḥnūn, al-Qāhirah : Dār al-Salām, 1428).
- Ibn drwstwyh, ‘Abd Allāh ibn Ja‘far. "*taṣṣīḥ al-faṣīḥ wa-sharahahu*". Investigated by: Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (al-Qāhirah: al-Majlis al-‘Alā lil-Shu‘ūn al-Islāmīyah, 1419).
- Ibn Durayd, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "*Jamharat al-lughah*". Investigated by: Ramzī al-Ba‘labakkī, (1st ed, Bayrūt: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1987).
- Ibn Fāris, Aḥmad. "*al-Ṣāhibī fī fiqh al-lughah*". Investigated by: al-Sayyid Ṣaqr. (al-Qāhirah: al-Hay‘ah al-‘Ammah li-Quṣūr al-Thaqāfah, 2003).
- Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. "*Awḍaḥ al-masālik*". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd. (Bayrūt: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah).
- Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. "*Mughnī al-labīb*". Investigated by: Māzin al-Mubārak. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Fikr, 1412).
- al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. "*al-Mu‘jam al-Awsaṭ*". (al-Qāhirah: Dār al-Ḥaramayn, 1415).
- al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. "*al-Mu‘jam al-kabīr*". Investigated by: Ḥamdī al-Salaṭī, (2nd ed, Bayrūt: Dār Iḥyā‘ al-Turāth al-‘Arabī, al-Qāhirah: Maktabat Ibn Taymīyah).
- al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "*Jāmi‘ al-Bayān*". Investigated by: Aḥmad Shākīr. (1st ed, Bayrūt : Mu‘assasat al-Risālah, 1420).
- al-Ṭībī, al-Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh. "*Fattūḥ al-ghayb fī al-kashf ‘an qinā‘ al-rayb*". (1st ed, Dubai: Dubai International Holy Quran Award, 1434).
- al-‘udhriyū, ‘Urwah ibn ḥizām. "Dīwān ‘Urwah ibn ḥizām ‘Urwah ‘Afrā". jam‘ wa-taḥqīq Antwān Muḥsin al-Qawwāl. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Jīl, 1416)
- al-‘Ukbarī, ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "*al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā‘ wa-al-i-rāb*". Investigated by: ‘Abd al-Ilāh Nabḥān, (1st ed, Dimashq: Dār al-Fikr, 1416).
- al-‘Ukbarī, ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "*al-Tabyīn ‘an madḥāhib al-naḥwīyīn*". Investigated by: ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1406).
- al-‘Ukbarī, ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "*al-Tibyān fī i-rāb al-Qur‘ān*". Investigated by: ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī. (2nd ed, Bayrūt: Dār al-Jīl, 1407).
- alwaqqashī, Hishām ibn Aḥmad. "*al-ta‘līq ‘alā al-Muwaṭṭā‘*". Investigated by: ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn. (1st ed, al-Riyāḍ: Maktabat al-‘Ubaykān, 1421).
- Alyafuranī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Ḥaqq. "*al-Iqtidāb fī Gharīb al-Muwaṭṭā‘*". Investigated by: ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn. (1st ed, al-Riyāḍ: Maktabat al-‘Ubaykān, 2001).
- al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī. "*ma‘ānī al-Qur‘ān wa-i-rābuh*". Investigated by: ‘Abd al-Jalīl Shalabī. (1st ed, al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth, 1414).
- al-Zajjājī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Ishāq. "*Amālī al-Zajjājī*". Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn. (2nd ed, Bayrūt, Dār al-Jīl, 1407).
- al-Zajjājī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Ishāq. "*ḥurūf al-ma‘ānī*". Investigated by: ‘Alī al-Ḥamad. (2nd ed, Bayrūt: Mu‘assasat al-Risālah, Dār al-Amal: al-Urdun, 1406).
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "*al-Kashshāf*". (3rd ed, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1407H).
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "*al-Mufaṣṣal*". Investigated by: ‘Alī Bū Mulḥim. (Bayrūt: Maktabat al-Hilāl, 1993).
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "*al-Mustaṣā fī Amthāl al-‘Arab*". (2nd ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1987).
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "*Asās al-balāghah*". Investigated by: Muḥammad ‘Uyūn

- Sarkīs, Yūsuf Ilyān. *"Mu'jam al-Maṭbū'āt al-'Arabīyah"*. (Miṣr, Maṭba'at Sarkīs, 1346).
- Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān. *"al-Kitāb"*. Investigated by: 'Abd al-Salām Hārūn. (3rd ed, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1408).
- Tha'lab, Aḥmad ibn Yahyá. *"Majālis Tha'lab"*. Investigated by: 'Abd al-Salām Hārūn. (2nd ed, Miṣr: Dār al-Ma'ārif, 1960).
- Ibn Hishām, 'Abd Allāh ibn Yūsuf. *"talkhīṣ al-shawāhid"*. Investigated by: 'Abbās al-Ṣāliḥī. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1406).
- Ibn Jinnī, 'Uthmān ibn Jinnī. *"al-Khaṣā'is"*. Investigated by: Muḥammad 'Alī al-Najjār. (al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah).
- Ibn Jinnī, 'Uthmān ibn Jinnī. *"al-Muḥtasib"*. Investigated by: 'Alī al-Najdī Nāṣif. (al-Qāhirah: al-Majlis al-A'lá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1420).
- Ibn Jinnī, 'Uthmān ibn Jinnī. *"Sirr ṣinā'at al-i'rāb"*. Investigated by: Ḥasan Hindāwī. (2nd ed, Dimashq: Dār al-Qalam, 1413).
- Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad. *"Mukhtaṣar fī shawādh al-Qur'an"*. (al-Qāhirah: Maktabat al-Mutanabbī).
- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. *"sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah"*. Investigated by: 'Abd al-Mun'im Harīdī. (1st ed, Makkah al-Mukarramah: Markaz al-Baḥth al-'Ilmī, Jāmi'at Umm al-Qurá, 1402).
- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. *"sharḥ al-Tas'hīl"*. Investigated by: 'Abd al-Raḥmān al-Sayyid. (1st ed, al-Qāhirah: Dār Hajar, 1410).
- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. *"shawāhid al-Tawḍīḥ wa-al-taṣhīḥ"*. Investigated by: Muḥammad 'Abd al-Bāqī. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah).
- Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram. *"Lisān al-'Arab"*. (3rd ed, Bayrūt: Dār Ṣādir, 1414).
- Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá. *"al-sab'ah fī al-qirā'āt"*. Investigated by: Shawqī Ḍayf. (3rd ed, al-Qāhirah : Dār al-Ma'ārif).
- Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh ibn Muslim. *"al-ma'ānī al-kabīr"*. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1405).
- Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh ibn Muslim. *"al-shi'r wa-al-shu'arā'"*. Investigated by: Aḥmad Shākir. (2nd ed, Miṣr: Dār al-Ma'ārif, 1386).
- Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh ibn Muslim. *"Ta'wīl mushkil al-Qur'an"*. Investigated by: al-Sayyid Ṣaqr. (al-Qāhirah: Dār Ihyā' al-Kutub al-'Arabīyah).
- Ibn sīdah, 'Alī ibn Ismā'īl. *"al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'zam"*. Investigated by: 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī. (1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1421).
- Ibn Ya'īsh. Ya'īsh ibn 'ī. *"sharḥ al-Mufaṣṣal"*. (Bayrūt: 'Ālam al-Kutub).
- Kaḥḥālah, 'Umar Riḍā. *"Mu'jam al-mu'allifīn"*. (1st ed, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 1414).
- Alī, 'Aṣim Ḥamdān. "Amīn ibn Ḥasan al-Ḥalawānī al-madanī: juhūduhu al-'Ilmīyah wa-ṣilātuahu ma'a al-shakhṣiyāt al-'Ilmīyah wālāstshraḡyḥ fī 'asrihi", (1st ed, Jiddah, 'Abd al-Maqṣūd Khūjah, 1426).
- Nāzīr al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. *"sharḥ al-Tas'hīl"*. Investigated by: 'Alī Fākhīr and others. (1st ed, al-Qāhirah: Dār al-Salām, 1428).

